



الامن القومي الامريكي واثره على الحق في الخصوصية

و. جمال طه علي

كلية القانون والعلوم السياسية-الجامعة العراقية

الملخص

قامت الادارات الأمريكية المتعاقبة بانتهاك الحق في الخصوصية للمواطنين الأمريكيين بحجة الحفاظ على الأمن القومي ، حتى بعد ان فسرت السلطة القضائية الأمريكية التعديل الرابع للدستور على انه يتضمن الحق في الخصوصية ، مما جعل الكونغرس الأمريكي يشرع قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية (FISA) من أجل التمييز في التعامل بين المواطن الأمريكي وبين القوة الأجنبية أو وكيل لقوة أجنبية من حيث إجراءات المراقبة ، وبالرغم من ذلك فإن محاولات السلطة التنفيذية استمرت من أجل انتهاك خصوصية المواطن الأمريكي بحجة حماية الأمن القومي ، ومثلت أحداث ١١/ سبتمبر فرصة للسلطة التنفيذية بتمرير التشريعات التي تريدها من أجل تخفيف القيود المفروضة عليها في التعامل مع خصوصية المواطنين الأمريكيين ، وبالفعل حققت ذلك من خلال قانون باتريوت وغيره من الإجراءات التي تم اتخاذها ، مما يعكس وجود خلل في العلاقة وانعدام للتوازن بين الأمن القومي والحق في الخصوصية لصالح الأول على حساب الثاني ، وفي نفس الوقت يؤشر وجود

خلل في التوازن بين السلطات لصالح السلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية .

Abstract

Although the word privacy is didn't included in the United States constitution , The Supreme Court in (Katz v. United States) has found that this right to privacy appears in the meaning of 4th amendment , but that didn't prevent the executive authority to violate this right , and that led the congress to enact (Foreign Intelligence Surveillance Act) to protect United States citizens from the executive invasion their privacy , and the executive keep trying to violate this privacy and achieved that after 11/September by enact patriot act .

Keywords: national security - privacy - the right to - the United States of America

المقدمة

تتميز الحاجات الانسانية بتعددتها ويسعي الانسان من أجل اشباعها ، إذ يذهب ابراهام ماسلو إلى إن الحاجات الانسانية تشكل هرم تتصدر فيه الحاجات الفسيولوجية من (أكل وشرب ونوم وغيرها) ، ومن ثم تليها الحاجة إلى الأمن .

إن دور الأمن لا يقتصر على حماية المواطنين وضمان النظام العام بل إنه شرط ضروري لممارسة الانسان حقوقه وحرياته وبدونه لا أهمية لهذه الحقوق والحریات .

والسؤال الذي يطرح هنا هو هل من الممكن أن يتنازل الانسان عن حقوقه وحرياته المدنية ومنها الحق في الخصوصية من أجل تحقيق الأمن ؟

إن الإجابة على هذا السؤال يعتمد على العديد من العوامل والظروف الخاصة بأي دولة من الدول ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تمت اثاره هذا السؤال في مدد زمنية مختلفة ، حيث إن الادارات الأمريكية المتعاقبة منذ عهد الرئيس الاسبق فرانكلين روزفلت ، انتهكت الحق في الخصوصية للمواطن



الأمريكي بحجة حماية الأمن القومي ، وإن ما يزيد هذه المشكلة تعقيداً هو مدى التطور التقني والتكنولوجي وثورة المعلومات والتي أدت إلى توسيع مجال الخصوصية للمواطنين ، وفي المقابل فإن هذه التقنية كانت عاملاً في سهولة انتهاك خصوصية المواطنين ، لا سيما بعد أحداث ١١/ سبتمبر واستغلال السلطة التنفيذية هذه الأحداث لتبرير انتهاكاتها لخصوصية المواطنين .

إن الحق في الخصوصية المادية (المنزل وغيرها من الممتلكات المادية) يعتبر حقاً دستورياً ورد في التعديل الرابع للدستور الأمريكي وكان انتهاك هذا الحق من قبل السلطة التنفيذية كان نادراً مقارنة مع انتهاكات الحق في خصوصية الاتصالات والمعلومات ، ففي ظل التطور التقني والتكنولوجي لم تعد المراقبة وجمع المعلومات عن المواطنين حالة فردية بل إنه بالإمكان جمع العديد من المعلومات والتجسس على ملايين المواطنين في نفس الوقت . وفي إطار بحثنا سنتناول الحق في الخصوصية ونركز على الحق في خصوصية الاتصالات والمعلومات ، والتي تعرضت لانتهاك واسع من قبل السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ومحاولة هذه السلطة إيجاد التكييف القانوني والمبررات الكافية للقيام بهذه الانتهاكات وبحجة حماية الأمن القومي الأمريكي ، في الوقت الذي شهد فيه دور السلطة التشريعية والسلطة القضائية تراجع في هذا المجال .

هدف البحث : يتمثل هدف البحث في معرفة اسباب انتهاك الحق في الخصوصية للمواطنين الامريكيين في الدولة التي تعتبر نفسها الرائدة في مجال حقوق الانسان .

أهمية البحث : تبرز أهمية البحث من تناوله لموضوعين يؤثر احدهما على الآخر وهما الحق في الخصوصية في الولايات المتحدة الامريكية والأمن القومي

الأمريكي. ودراسة التهديد المفترض للحق في الخصوصية على الأمن القومي الأمريكي.

إشكالية البحث: تنطلق إشكالية البحث من التساؤل حول (كيف استطاعت الإدارات الأمريكية المتعاقبة انتهاك الحق في الخصوصية للمواطنين الأمريكيين بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي؟)

فرضية البحث: تتمثل فرضية البحث في ان الحكومات الأمريكية المتعاقبة استغلت بعض الاحداث السياسية والأمنية لغرض انتهاك الحق في الخصوصية للمواطنين الأمريكيين مما أدى الى خلل في التوازن بين السلطات في مجال الأمن والأمن القومي.

منهجية البحث: للتحقق من فرضية البحث تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل أسباب انتهاك السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية للحق في الخصوصية للمواطنين الأمريكيين واثار هذا الانتهاك.

المبحث الأول: ماهية الأمن القومي الأمريكي والحق في الخصوصية

يشترك مفهوم الأمن القومي و مفهوم الخصوصية في كونهما من المفاهيم الاجتماعية التي اختلف الباحثون في تعريفها ولذا لا يمكن إيجاد تعريف محدد لأي منهما وبالتالي فإن إيجاد تعريف محدد لأي منهما يعد مشكلة^(١). ويرجع ذلك إنهما مفهومان يتغيران بتغير الزمان والمكان فمفهوم الامن القومي لدولة ما لا يشبه مفهوم الأمن القومي لدولة أخرى كما إنه لا يماثل مفهوم الأمن القومي لنفس الدولة في زمن آخر ، كما ويختلف هذا المفهوم من مجموعة من الأفراد

¹⁾ David Barnard Wills , Security , privacy and surveillance in European policy documents , International data privacy law , Vol.3 , No.3 , Oxford university press , United States , 2013 , P.170 .



إلى مجموعة أخرى (٢). ولم يكن مفهوم الأمن القومي الأمريكي إستثناءً من تلك القاعدة حيث إنه تغير وتطور عبر المراحل الزمنية والأحداث التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي نفس الإطار نجد بأن مفهوم الخصوصية الذي يختلف من دولة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر ومن مجموعة من الأفراد إلى مجموعة أخرى (٣).

ومن أجل معرفة مدلول كل من الأمن القومي الأمريكي والحق في الخصوصية، سنعمد في هذا المبحث إلى تناول مفهوم الأمن القومي الأمريكي ومفهوم الحق في الخصوصية ، وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : ما هية الأمن القومي الأمريكي

المطلب الثاني : ما هية الحق في الخصوصية

المطلب الأول: ماهية الامن القومي الأمريكي

يعد الأمن القومي مفهوم يتسم بالغموض ، بالنظر إلى خضوعه إلى حقائق متعددة تتسم بالتغيير الناجم عن العديد من العوامل والظروف الداخلية والخارجية، كما ويتسم بالنسبية لأن ضمانه المطلق لا يمكن تحقيقه فهو رهن بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر تأثيراً مباشراً وتعتبرها الدولة ضرورية لأنها بما يحقق لها حماية مصالحها الداخلية والخارجية ، فضلاً عن

²) Daniel S. Papp and David S. Alberts , National security in the information age : Setting the stage , in , Daniel S. Papp and David S. Alberts (eds.) , National security implications of the information age , CCRP publication series , Vol.2 , United States , 2000 , P. 4 .

³) Charles Raab and David Wright , Surveillance : Extending the limits of privacy impact assessment , in , David Wright and Paul De Hert (eds.) , Privacy impact assessment , Springer , London , 2012 , P.376 .

كونه عرضة للتبدل والتغير ولا يمكن حصر الأخطار التي تهدد الدول سواء في المجال الداخلي أو المجال الخارجي^(٤).

وقد ارتكز مفهوم الامن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية حتى الحرب العالمية الثانية على المفهوم التقليدي للأمن القومي ، حيث غالباً ما يتم الربط بين الجانب العسكري والأمن القومي^(٥). إذ نظر الامريكيون للأمن القومي على انه " قدرة المؤسسات القومية على منع الخصوم من استعمال القوة لإيذاء الامريكيين أو مصالحهم القومية ، وثقة الامريكيين بهذه القدرة " ^(٦).

وقد عكست تعاريف الأمن القومي في تلك المدة هذا التوجه ، إذ عرف البعض الأمن القومي على انه " قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية " ^(٧).

بينما عرف الصحفي الأمريكي والتر ليبيرمان الأمن القومي عام ١٩٤٣م على أنه " تحقيق الدولة لأمنها عندما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لكي تتجنب الحرب ، وتكون قادرة على حماية تلك المصالح ، وإن أمن الدولة يجب أن يكون مساوياً للقوة العسكرية والأمن العسكري ، إضافة إلى إمكانية مقاومة الهجوم المسلح والتغلب عليه " ^(٨).

^(٤) نجدت صبري ناكراة بي الإطار القانوني للأمن القومي ، دار دجلة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠١١ ، ص ٣٦ - ص ٣٧ .

^(٥) Robert Higgs , Government and the economy since world war II , Independent institution working paper , No.58 , independent institute , Oakland , United States , April/2005 , P. 2- p.3 .

^(٦) Sam C. Sarkesian et. al, US national security : policy makers, processes , and politics , Lynne Rienner publisher , USA, 2013 , P. 2 .

^(٧) Charles F. Hermann , Defining national security , in , John F. Reichart and Steven R. Sturm (eds) , American defense policy , Johns Hopkins university press ,1982 , p.19 .

^(٨) نقلا عن : فوزي حسن الزبيدي ، منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي : دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA ، مجلة رؤى استراتيجية ، العدد ١١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، يوليو / ٢٠١٥ ، ص ١٤ .



وفي عام ١٩٤٧م تم اقرار قانون الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية وكان هدفه كما بينه وزير البحرية جيمس فورستال (١٨٩٢ - ١٩٤٩) أمام الكونغرس "أن يسمح بالتنسيق بين فروع القوات المسلحة الثلاثة (البحرية، سلاح الجو وسلاح البر) والأهم في ذلك ترابط السياسة الخارجية مع السياسة الوطنية، والتكامل بين اقتصادنا المدني والمتطلبات العسكرية ، وهو يسمح بتطور ثابت في حقل البحوث والعلوم التطبيقية " (٩).

أما في مدة الحرب الباردة فإن مفهوم الأمن القومي لم يخرج من سياقه السابق بالتأكيد على العامل العسكري، إلا إنه بدأ التأكيد في هذه المدة صراع القيم بين كل من الاتحاد السوفيتي (السابق) بعقيدته الشيوعية والولايات المتحدة بعقيدتها الليبرالية، والمحافظة على القيم السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وحمايتها من أي تهديد، ولهذا نجد بأن مجلس الأمن القومي (NSC) في عام ١٩٥٠ اكد على هذه الحقيقة حيث بين بأن الكرملين يعد الولايات المتحدة الأمريكية على انها التهديدي الرئيسي للعبودية تحت حكم القلة المتجهم للكرملين، حيث إن فكرة الحرية تهدم فكرة العبودية ، كما ان اهداف المجتمع المتحرر تتحدد بقيمه الأساسية وبضرورة المحافظة على البيئة المادية التي تزدهر فيها هذه القيم (١٠).

(٩) أرمان ماتلار ، المراقبة الشاملة :أصل النظام الأمني ، ترجمة : ميراي يونس وآخرون ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠١٣ ، ص ٧٥ .

¹⁰ National security council , United States objectives and programs for national security , A report to the president , No. 68 , Washington , 7/April/1950 , PP.6-7 .

وقد انعكست هذه الرؤية للأمن القومي خلال مدة الحرب الباردة على بعض التعاريف المقدمة للأمن القومي من قبل الكتاب والباحثين الأمريكيين حيث نجد بأن وولفرز يعرف الأمن القومي على أنه " غياب التهديدات للقيم المكتسبة "(١١). إن القيمة الوطنية الأساسية لأي دولة هي البقاء ، ومن دون البقاء لا يمكن لدولة أن تحقق أيّاً من القيم الأخرى ، ويتضمن البقاء حماية السكان والتكامل الاقليمي والسيادة ، لكن البقاء المادي لا يكفي بحد ذاته ، بل يجب في قيم نفس الوقت أن يحافظ المجتمع على قيمه الأخرى من أجل الإبقاء على السمات المميزة له ، ومن أمثلة القيم الموجودة في الولايات المتحدة العدالة والحرية والحفاظ على مجتمع ديمقراطي والرخاء وحماية ايدولوجية الأمة ، وهي تقدم الأساس لتطور سياسة الأمن القومي(١٢).

وبالرغم من التأكيد على الجانب العسكري والحفاظ على القيم الأمريكية خلال مدة الحرب الباردة، إلا إن ذلك لم يمنع من أن تظهر وجهات نظر ناقدة للأمن القومي الأمريكي لإقتضاره على هذه المواضيع ، ففي عام ١٩٧٤م انتقد الجنرال ماكسويل تايلور * مجلس الأمن القومي (NSC) لإهماله البيئة والعديد من القضايا الأخرى وإقتراح انشاء (مجلس أمن قومي موسع) يهتم بالتعامل مع جميع اشكال التهديدات الأمنية العسكرية و غير العسكرية " (١٣).

¹¹⁾ Prabhakaran Paleri , National security :Imperative and challenges , Tata McGraw-Hill publishing company limited , New Delhi , India , 2008 , P.45 .

^{١٢} علاء عبد الحفيظ محمد ، المواعمة بين إعتبارات الأمن والممارسة الديمقراطية : التجربة الأمريكية نموذجاً ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، ٢٠١٤ ، ص ١٤٤ .

* ماكسويل تايلور : جنرال في الجيش الأمريكي سابقاً شغل منصب الرئيس الخامس لهيئة الأركان المشتركة بعد تعيينه من قبل الرئيس الأمريكي جون كينيدي .

¹³⁾ Laura K. Donohue , The limits of national security , Georgetown public law and legal theory research paper , No.12 , Law center , Georgetown university , United States , 2011 , P.1706 .



إلا إن مثل هذه الطروحات لم تأخذ مداها الا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) حيث بدأ تضمين مفهوم الأمن القومي جوانب أخرى غير الجوانب العسكرية والقيمية، حيث توسع مفهوم الأمن القومي إلى ما هو أبعد من الإهتمام بأمن الدولة والذي يركز على الجوانب العسكرية ، حيث بدأ الإهتمام بأمن الناس كأفراد وجماعات ليتضمن الرفاهية الاقتصادية والبيئة والهوية الثقافية والحقوق السياسية^(١٤).

إذ بينت استراتيجية الأمن القومي الامريكية لعام ١٩٩٥ بأن التهديدات التي تواجه الأمن القومي للولايات المتحدة بعد زوال التهديد الشيوعي هي انتشار النزاعات العرقية والدول المارقة وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وفضلاً عن ذلك اعتبرت هذه الاستراتيجية المخاطر البيئية من مهددات الأمن القومي الأمريكي^(١٥).

أما بعد أحداث ١١/ سبتمبر بدأ التراجع عن مفهوم الأمن القومي بمعناه الواسع والذي يشمل الأمن الانساني، إلى المفهوم الضيق بمعنى جهود محاربة الإرهاب وتحقيق الأمن المادي للمواطنين والملكيات فضلاً عن تحقيق الاستقرار للدولة^(١٦).

ولابد من الإشارة الى حقيقتين فيما يتعلق بالأمن القومي الأمريكي :

١- إن الأمن القومي الأمريكي تم تعريفه على أساس التهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ، ولذلك فإن استراتيجيات الأمن القومي

¹⁴⁾ Jennifer Chandler , Privacy versus national security clarifying trade-off , in , Kerr, Lucock and Steves (eds.) On the Identity Trail: Anonymity, Privacy and Identity in a Networked Society, Oxford University Press , 2009, P.123 .

^{١٥)} للمزيد ينظر :

The Wight House , A national security strategy of engagement and enlargement , section II , United States , February / 1995 , P.18 .

¹⁶⁾ Jennifer Chandler , OP. CIT. , P.124 .

الأمريكية والقوانين المتعلقة بالأمن القومي لم تذكر أي تعريف لهذا المفهوم ، فعلى سبيل المثال فإن قانون الامن القومي لعام ١٩٤٧م وعلى الرغم من ذكره لمصطلح الأمن القومي لأكثر من ١٠٠ مرة ، لم يضع تعريفاً مناسباً له ، كذلك الحال مع قانون مراقبة الاستخبارات الاجنبية (فيسا) لعام ١٩٧٨م و قانون (باتريوت) لعام ٢٠٠١م^(١٧).

٢- تم تدوير مفهوم الأمن الوطني في مفهوم الأمن القومي ، وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما (٢٠٠٩-٢٠١٤) عندما قال "إن إتحاد جهود أمننا الداخلي بسمات أخرى من نهجنا للأمن القومي يقوي إستعدادنا"^(١٨). مما تقدم يمكن القول بأنه لا يوجد مفهوم محدد للأمن القومي الأمريكي وإنما هنالك إستراتيجيات للأمن القومي، وتختلف هذه الاستراتيجيات باختلاف الادارات المتعاقبة وبإختلاف التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية ، أي إن هنالك مرونة في تحديد ماهية الأمن القومي الأمريكي تتيح لكل إدارة (سواء اكانت جمهورية ام ديمقراطية) التعامل مع التهديدات فضلاً عن تحقيق المصالح الأمريكية من خلال توسيع أو تضيق مدى الأمن القومي الأمريكي ليشمل مصالح جديدة أو ليتخلى عن مصالح سابقة.

المطلب الثاني: ماهية الحق في الخصوصية

تعتبر الخصوصية من المفاهيم التي يصعب تعريفها ؛ لأنها تتعامل مع موضوع شخصي بصورة جوهرية ؛ لأن كل شخص يرى أن يبقى جزء من حياته وأفكاره وعواطفه ونشاطاته خاصة له وحده او يشارك بها افراد مختارون من عائلته أو أصدقائه ، ولذا فإن مدى هذه الحياة الخاصة ومنطقة السرية

¹⁷⁾ Laura K. Donohue , OP. CIT. , P. 1579 .

¹⁸⁾ Jerome H. Kahan , What's in a name ? The meaning of homeland security , Journal of homeland security education , Vol.2 , Institute for Homeland Security and Emergency Preparedness, Marian University of Wisconsin , United States , 2013 , P.9 .



سيتفاوت من شخص إلى آخر ، ومن مجموعة إلى أخرى ، ومن مجتمع إلى مجتمع آخر كما انها تتفاوت طبقاً للأعمار تبعاً لاختلاف العمر والتقاليد والثقافات^(١٩).

وقد قدم الفقيه القانوني كيم كورملي سبباً آخر لعدم وجود تعريف محدد للخصوصية بالقول "تعذر على المعلقون على السرية الوصول إلى اتفاق على تعريف مقبول لها، لأنهم وبصورة عامة ركزوا على السرية بمفهومها الفلسفي والأخلاقي، بينما تجاهلوا كلياً الخصوصية بمفهومها القانوني"^(٢٠). ولهذا نجد بأن أغلب التشريعات التي نصت على الحق في الخصوصية لم تضع تعريفاً لها، وذلك لأن فكرة الخصوصية من الأفكار المرنة التي ليس لها حدود ثابتة أو مستقرة^(٢١).

للخصوصية من

جانب الكتاب والباحثين فعلى سبيل المثال فإن صامويل دي وارين و لويس دي برانديز عرفوا الخصوصية عام ١٨٩٠ على انه "الحق في أن يترك الشخص وشأنه". وقد استعاروا هذا التعريف من القاضي كولي (Thomas M. Cooley) الذي عرف الخصوصية في عام ١٨٨٨ على انها " الحق في أن تترك وشأنك"^(٢٢).

¹⁹⁾ Peter Lengyel (edt.) , The legal protection of privacy : a comparative survey of ten countries by the international commission of jurists , International social science journal , Published by UNESCO , Paris , Vol. XXIV , No. 3 , 1972 , P.418 .

²⁰⁾ David L. Hudson , The right to privacy , Chelser house publishers , New York , United States , 2010 , P.13 .

^{٢١)} سوزان عدنان الأستاذ ، صفاء أوتاني ، إنتهاك حرمة الحياة الخاصة عبر الأنترنت : دراسة مقارنة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٩ ، العدد ٣ ، جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، سوريا ، ٢٠١٣ ، ص ٤٢٩ .

²²⁾ Samuel D. Warren and Louis D. Brandies , The right to privacy , Harvard law review , Vol.4 , Issue. 5 , Harvard law school , United States , 1890 , P.195 .

أما قاموس وبستر فلم يخرج عن المفهوم السابق للخصوصية عندما عرفها على أنها " التحرر من التدخل غير المخول ، وهو بهذا المعنى الحق في ان تترك وشأنك" (٢٣).

أما سيسيليا بوك فتعرف الخصوصية على أنها " الظرف الذي يكون فيه الشخص محمياً من التدخلات غير المقبولة من قبل الآخرين ، سواء أكانت تدخلات مادية أو تدخلات في المعلومات الشخصية أو تدخلات في الاهتمامات" (٢٤).

وربط البعض مفهوم الخصوصية بمفهوم السرية عندما عرفها على أنها " أن يمتلك الناس قدرة أكبر على إخفاء المعلومات الخاصة بهم والتي قد يستخدمها الآخرون لتحقيق مصالحهم" (٢٥).

وهناك من عرف الخصوصية عن طريق تحديد مستوياتها (أبعادها)، كما هو الحال مع روجر كلارك الذي عرف الخصوصية على أنها "قدرة الأشخاص على المحافظة على مساحتهم الشخصية في مأمن من التدخل من قبل منشآت أو أشخاص آخرين"، وقام بتحديد مستويات الخصوصية وهي (٢٦):

- ١- خصوصية الشخص : المعنية بسلامة الفرد في جسده .
- ٢- خصوصية السلوك الشخصي : المتصلة بالجوانب السلوكية
- ٣- خصوصية الاتصالات الشخصية : الاتصال بين الأشخاص بدون مراقبة .

²³⁾ Hossein Bidgoli , The internet encyclopedia , Vol.3 , John Wiley & Sons, Inc , New Jersey , United States , 2004 , P.96 .

²⁴⁾ David L. Hudson , OP. CIT. , P.13 .

²⁵⁾ Sherali Zeadally and Mohamad Badra , Privacy in a digital networked world : Technologies , implications and solutions , Springer , Switzerland , 2015 , P. 396 .

^{٢٦)} منى تركي و جان سيريل ، الخصوصية المعلوماتية وأهميتها ومخاطر التقنيات الحديثة عليها ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بمؤتمر الكلية ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠٦ - ص ٣٠٧ .



٤- خصوصية البيانات الشخصية : أن لا تكون بيانات الأشخاص الخاصة متوفرة لغيرهم من الأفراد والمنظمات .

في حين عرفها البعض استناداً إلى تحديد الانتهاكات التي تتعرض لها ، حيث عرف البروفسور وليم بروسير الخصوصية من خلال دراسة (٣٠٠) من الدعاوى والقضايا ، وتوصل إلى تعريف الخصوصية من خلال الانتهاك الذي تتعرض له وحددها بأربعة حالات^(٢٧):

- ١- التطفل على الحياة الخاصة .
- ٢- نشر المعلومات الخاصة المخرجة .
- ٣- واستخدام صورة أو اسم شخص لتحقيق المكاسب التجارية .
- ٤- نشر انطباع خاطئ عن الشخص .

وفي نفس الإطار نجد أن القانون الأمريكي يلخص في المادة (٦٥٢) من المدونة الثانية للأفعال الضارة) مختلف الصور المتعلقة بانتهاك الخصوصية والمتمثلة في التدخل غير المعقول في عزلة الغير واستخدام اسم أو صفة الغير ، وإفشاء الحياة الخاصة للغير ، وإظهار الغير بمظهر كاذب^(٢٨).

وعلى المستوى الدولي لم يتم تقديم تعريفاً محدداً للحق في الخصوصية على الرغم من الاعتراف به في بعض المواثيق والمعاهدات الدولية على انها حق من حقوق الإنسان ، حيث نصت المادة (١٢) من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨م على " لا يجوز تعريض أي شخص للتدخل التعسفي في

²⁷⁾ Daniel J. Solove et. al. , Privacy , Information and technology , ASPEN publishers , New York , United States , 2006 , P.25 .

^{٢٨} سليم جلا ، الحق في الخصوصية بين الضوابط والشروط في التشريع الجزائري والفقهاء الاسلامي ، رسالة ماجستير غير (منشورة مقدمة) إلى كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية ، جامعة وهران ، الجزائر ، ٢٠١٣ ، ص١٦ - ص١٧ .

خصوصياته أو في شؤونه الأسرية أو المنزلية أو في مراسلاته ، ولا حتى إثارة حملات تستهدف شرفه وسمعته ، ويمتلك كل إنسان الحق في الحصول على حماية القانون ضد مثل هذا التدخل أو تلك الهجمات " (٢٩).

أما العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م فإنه لم يحدد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما حمل الدول مسؤولية حماية الحق في الخصوصية حيث نصت المادة (١٧) من العهد على " ١- لا يجوز تعريض أي شخص ، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته . ٢- من حق الشخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس " (٣٠).

وهذه الحماية وفرتها أيضاً اتفاقية حقوق الطفل عندما نصت في المادة (١٦) على " ١- لا يجوز أن يجرى أي تعرض تعسفي أو غير قانوني للطفل في حياته الخاصة أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، ولا أي مساس غير قانوني بشرفه أو سمعته. ٢- للطفل حق في أن يحميه القانون من مثل هذا التعرض أو المساس " (٣١).

مما تقدم يمكن القول بأن هنالك اتفاق على اعتبار الحق في الخصوصية حقاً من حقوق الإنسان في القانون الدولي ، إلا إنه لا يوجد اتفاق على ماهية هذا الحق ويبقى لكل دولة فهمها الخاص ومدى معين للحق في الخصوصية من خلال تضمين العديد منها لهذا الحق في دساتيرها .

المبحث الثاني: أثر الأمن القومي على الحق في الخصوصية قبل ١١ / سبتمبر

(٢٩) ينظر : نص م ١٢ ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ١٩٤٨ .

(٣٠) ينظر : نص م ١٧ ، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، ١٩٦٦ .

(٣١) ينظر : نص م ١٦ ، اتفاقية حقوق الطفل ، ١٩٨٩ .



في إطار العلاقة بين الأمن القومي والحق في الخصوصية غالباً ما تختلف وجهة نظر المواطنين عن وجهة نظر السلطة ، فالمواطنين يريدون من السلطة تحقيق الأمن بدون تفويض حرياتهم وانتهاك حقوقهم مثل الحق في الخصوصية ، أما السلطة فترى بأنه من الصعوبة بمكان تحقيق الأمن من دون التدخل في خصوصية المواطنين . وفي الولايات المتحدة الأمريكية لم تخرج المشكلة عن هذا الإطار حيث غالباً ما نجد بأن هنالك مسعى من قبل السلطة التنفيذية لإنتهاك الحق في خصوصية المواطنين بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي . إلا إن الإعتراف بالخصوصية كحق دستوري للمواطن الأمريكي بعد عام ١٩٦٧م جعل إنتهاكات السلطة التنفيذية لهذا الحق بحجة الأمن القومي غير مقبولة وغير قانونية ، ولذا فإن استمرار السلطة التنفيذية بإنتهاك هذا الحق أدى إلى دفع السلطة التشريعية إلى تشريع قانون (FISA) من أجل حماية حق المواطنين في الخصوصية ولكن هذا القانون لم يثني السلطة التنفيذية عن استمرارها في محاولة إنتهاك هذا الحق الدستوري للمواطنين . ولذا فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : أثر الأمن القومي على الحق في الخصوصية منذ عام ١٩٧٨م
المطلب الثاني : محاولة الكونغرس الموازنة بين الأمن القومي والحق في الخصوصية بعد عام ١٩٧٨م

المطلب الأول: أثر الأمن القومي على الحق في الخصوصية قبل عام ١٩٧٨م
تاريخياً لم يحظى الحق في الخصوصية بالحماية القانونية الكافية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث نجد بأن الدستور الأمريكي كان يخلو من أي إشارة لكلمة (الخصوصية) (٣٢). إلا إنه غالباً ما يتم الاحتجاج بالتعديل الرابع

³²⁾ Jack Anderson and others , Privacy , civil rights and civil liberties : Policy templates for justice information system , Department of justice , United States , February / 2008 , P.2 .

لعام ١٧٩١م على انه تضمن الحق في الخصوصية للمواطن الأمريكي حيث ينص على "لا يجوز المساس بحق الشعب في أن يكونوا آمنين في أشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم من أي تفتيش أو مصادرة غير معقولة، ولا يجوز إصدار مذكرة بهذا الخصوص إلا في حال وجود سبب معقول، معزز باليمين أو الإقرار، وتبين بالتحديد المكان المراد تفتيشه والأشخاص أو الأشياء المراد احتجازها" (٣٣). أي إن هذا التعديل لم يتضمن كذلك كلمة (الخصوصية) أو الحق في الخصوصية.

وفي عام ١٨٩٠م نشر صامويل دي وارين و لويس دي برانديز في دورية هارفارد للمراجعة القانونية مقالاً بعنوان (الحق في الخصوصية) وانتقدوا في هذا البحث تدخل الصحافة في خصوصيات الأشخاص "حيث إن الصحافة تجاوزت الحدود الواضحة للحشمة، فالثرثرة لم تعد مصدر للعاطلين والأشرار بل أصبحت صناعة وتجارة، فضلاً عن أنها أصبحت وقاحة" (٣٤). كما بينوا بأن "القانون العام قد ضمن لكل فرد حق التقرير إلى أي مدى يمكن أن يشارك الآخرين في أفكاره ومشاعره وعواطفه" (٣٥).

إن نظرية وارين وبرانديز تقوم على الأذى العقلي والنفسي للشخص الذي يتعرض لانتهاك خصوصيته، وبينوا أن هذا الأذى لا يختلف عن الأذى المادي الذي يلحق بالشخص من جراء الاعتداء المادي عليه (٣٦).

بيد إن أغلب القضاة في ذلك الوقت كانوا يرفضون طرح وارين وبرانديز معتقدين أن فكرة الخصوصية "ليس لها مكان ثابت في فكرنا

(٣٣) ينظر : التعديل الرابع للدستور الأمريكي عام ، ١٧٩١ .

(٣٤) Samuel D. Warren and Louis D. Brandies , OP. CIT. , P.196 .

(٣٥) Ibid, P.198 .

(٣٦) Ibid , P.199 .



التشريعي ... ولا يمكن دمجها الآن دون حدوث اهتزاز عنيف في المبادئ القانونية المستقرة " (٣٧).

وعلى هذا الأساس كانت القضايا التي تعرض على المحاكم في الولايات المتحدة الأمريكية تشهد قرارات لا تعترف في الحق بالخصوصية على انه حق دستوري للمواطن الأمريكي ، ومن ذلك قضية روي اولمستيد ، حيث حظر التعديل الثامن عشر للدستور الامريكي انتاج وبيع ونقل واستيراد وتصدير المشروبات الكحولية حيث نصت الفقرة (١) من التعديل على "بعد عام واحد من المصادقة على هذه المادة، يحظر إنتاج أو بيع أو نقل المشروبات الكحولية المسكرة داخل الولايات المتحدة وجميع المناطق الخاضعة لسلطانها ، أو تصديرها منها أو استيرادها إليها لغرض تعاطيها للشرب " (٣٨).

وتتلخص قضية (اولمستيد) في إنه انتهك هذا التعديل عندما كان يستورد الكحول من كندا والمكسيك ويوزعها في الولايات المتحدة الأمريكية فتم اعتقاله في اذار / ١٩٢٠م ، وخلال المحاكمة اعتمد الادعاء العام على تسجيلات لمحادثات هاتفية هي نتاج التنصت من قبل وكلاء تنفيذ قانون المنع لمدة خمسة شهور على الهاتف في منزل اولمستيد و مكتبه المركزي، فضلا عن خطوط هواتف منازل ومكاتب شركائه حيث تم تقديم (٧٧٥) صفحة مطبوعة من المحادثات المسجلة في هذه الفترة، بدون أوامر قضائية، وتم الحكم على

^{٣٧} ريموند واكس ، الخصوصية : مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة : ياسر حسن ، كلمات عربية للترجمة والنشر ، القاهرة ، مصر ، ٢٠١٣ ، ص ٦٥ .

^{٣٨} ف ١ ، التعديل الثامن عشر للدستور الأمريكي عام ١٩١٩

(اولمستيد) وتسعة عشر من شركاؤه بالسجن اربعة سنوات و غرامة \$٨.٠٠٠^(٣٩).

وعندما قدم (اولمستيد) طعن للمحكمة الاتحادية بتعارض اجراءات التنصت مع التعديل الرابع للدستور في ١٩٢٨م ، أقرت المحكمة الأمريكية العليا الحكم وأعلنت " أن التنصت على الهاتف ليس موضع بحث ضمن التعديل الرابع لأنه لا يتضمن تدخل مادي في ملكية الفرد الشخصية " ^(٤٠).

إلا إنه في عام ١٩٦٧م حدث تطور ملحوظ من خلال قضية (كتر) ضد الولايات المتحدة الأمريكية والتي نشأت من قيام كتر بمقامرات غير شرعية عبر كابينة هاتف عمومي قريبة من شقته ، فعمدت ال (FBI) على وضع جهاز تنصت في كابينة الهاتف العمومي بدون أمر قضائي ، فتم التنصت على محادثات كتر على الهاتف واعتقلته بعد ذلك ^(٤١).

وعندما رفعت القضية إلى المحكمة العليا في عام ١٩٦٧م ، صدر قرار المحكمة بعدم شرعية التنصت على الهاتف من قبل أي جهاز حكومي من دون مذكرة قضائية ^(٤٢). وتبنت المحكمة وجهة نظر القاضي (جون مارشال هارلان) (١٨٣٣ - ١٩١١) والذي وجد سابقاً بأن التنصت على الهاتف من قبل الوكالات الحكومية يعد خرقاً للتعديل الرابع للدستور ، حيث انه فسر الدستور

³⁹⁾ Carol S. Steiker , Brandeis in Olmstead : Our government in the potent , the omnipresent teacher , Mississippi law journal , VOL.79 , Issue. 1 , School of law , The university of Mississippi , United States , 2009 , P. 149 – P. 156 .

⁴⁰⁾ Richard F. Hamm , Olmstead v. United States : The constitutional challenges of prohibition enforcement , Federal judicial history office , Federal judicial center , United States , 2010 , P.9 .

⁴¹⁾ Harvey A. Schneider , Katz v. United States : The untold story , McGeorge law review , Vol. 40 , McGeorge School of law , University of the PASIFIC , United States , 2009 , P. 13-P.14 .

⁴²⁾ Tom McInnis , The changing definition of search or seizure , Insights on law and society , Vol. 11 , Issue. 2 , American Bar Association , Chicago , United States , 2011 , P.12 .



بعيداً عن المعنى الحرفي وأعلن " أن الناس لديها توقع معقول للسرية " ولذا جاء في إعلان المحكمة " أن الدستور يحمي الأشخاص لا الأماكن " (٤٣).

ومنذ ذلك الوقت أصبح الحق في الخصوصية حقاً دستورياً قائماً على فكرة وجود منطقة يتوقع فيها الأفراد وجود خصوصية تضم العناصر الشخصية (أي التوقع الفعلي) والعناصر الموضوعية (أي التوقع المعقول) (٤٤).

بعد قرار المحكمة العليا بقضية (كترز) بسنة واحدة أقر الكونغرس قانون السيطرة على الجريمة الشوارع الآمنة لعام ١٩٦٨ م ، والذي فرض في الفصل الثالث منه على الوكالات الحكومية الحصول على مذكرة قضائية لإجراء المراقبة الإلكترونية من أجل حماية المواطنين الأبرياء (٤٥).

وفي نفس الوقت نص هذا القانون على " لا شيء من محتوى هذا الفصل سيحدد السلطة الدستورية للرئيس لإتخاذ مثل هذه الاجراءات (أي إجراءات المراقبة الإلكترونية) عندما تكون ضرورية لحماية الأمة ضد هجوم فعلي أو محتمل أو أي افعال عدائية أخرى من قبل قوة أجنبية للحصول على معلومات استخباراتية تعتبر ضرورية لآمن الولايات المتحدة الامريكية أو لحماية معلومات الامن القومي ضد نشاطات الاستخبارات الاجنبية " (٤٦).

وعلى الرغم من اعتراف المحكمة العليا بالحق في الخصوصية في الولايات المتحدة على أنه حق دستوري، الا ان انتهاك هذا الحق من قبل السلطة

⁴³) Timothy Casey , Electronic surveillance and the right to be secure , U C DAVIS journal of international law and policy , Vol. 41 , University of California , United States , 2008 , P.977 .

^{٤٤}) توبي مندل وآخرون ، دراسة استقصائية عالمية حول خصوصية الانترنت وحرية التعبير ، سلسلة اليونسكو بشأن حرية الانترنت ، طبع من قبل اليونسكو ، فرنسا ، ٢٠١٣ ، ص ٨٧ .

⁴⁵) Scott J. Glick , FISAs significant purpose requirement and the government's ability to protect national security , Harvard national security journal , Vol. 1 , Harvard university , United States , 2010 , P.95 .

⁴⁶) Title III , OMNIBUS crime control and safe street , 1968 , on : <https://transition.fcc.gov> . Accessed on : 20/5/٢٠١٧ (5:00 Pm) .

التنفيذية بقي مستمراً، بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي، والتي اقرها القانون اعلاه، وكان الرئيس فرانكلين روزفلت (استجابة للحرب العالمية الثانية) أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية يقر عمليات التنصت على الهاتف على أساس الأمن القومي^(٤٧).

وفي عام ١٩٤٦م وسع الرئيس ترومان (١٩٤٥-١٩٥٣) هذه الصلاحية عندما صادق على "استعمال التسجيلات و اجراءات تحقيقية أخرى في الحالات التي تؤثر على الأمن المحلي بشكل حيوي أو عندما تكون حياة المواطنين في خطر" ^(٤٨).

وكانت الادارات المتعاقبة في الولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن لديها الحق في تنفيذ المراقبة الالكترونية في الأمور التي تتضمن الدفاع عن الأمة، حيث إنهم يرون بأن الأمن مستثنى من متطلبات المذكرة القضائية في التعديل الرابع ويستشهدون في ذلك الى ما ذهب اليه الرئيس ابراهام لنكولن (١٨٦١ - ١٨٦٥) عندما ادعى بأن الدستور يمنح مكتبهم (سلطة متأصلة) للتصرف بدون مذكرة قضائية في اجراء المراقبة لأغراض الأمن القومي والشؤون الخارجية^(٤٩).

كما ان رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية كانوا يعتبرون أن لديهم صلاحيات يمثلهم فيها المدعي العام بمباشرة المراقبة الالكترونية الداخلية في

⁴⁷⁾ Peter P. Swire , The system of foreign intelligence surveillance law , The George Washington law review , Vol. 72 , George Washington university , Washington DC. , United States , August/2004 , P.1313 .

⁴⁸⁾ Trevor W. Morrison , The story of United States V. United States district court (Keith) : The surveillance power , Columbia public law and legal theory working paper , Columbia law school , New York , United States , 2008 , P.2 .

⁴⁹⁾ Matt Bedan , Echelons effect : The obsolescence of the U.S. foreign intelligence legal regime , Federal communications law journal m Vol. 59 , Issue . 2 , Maurer school of law , Indiana university , Bloomington , United States , 2007 , P.426 .



المسائل التي تتعلق بالأمن الداخلي بدون موافقة قضائية مسبقة ، وبين القاضي بأول بأن الرؤساء المتعاقبون لأكثر من ربع قرن مارسوا حق تخويل مثل هذه المراقبة بدرجات متفاوتة ، بدون توجيه من الكونغرس أو قرار من المحكمة^(٥٠).

إن هذا النوع من المراقبة بلغ مدهاء في عهد الرئيس نيكسون (١٩٦٩ - ١٩٧٤)، عندما بدأت المظاهرات تجتاح الولايات المتحدة الأمريكية بسبب حرب فيتنام التي قتل فيها حوالي (50.000) خمسون ألف جندي امريكي ، وبسبب اعتقاد نيكسون بأن هذه التظاهرات تم اثارها من قبل عناصر خارجية ولذا اعتبر ذلك تهديداً للأمن القومي وأطلق ما يسمى (خطة هيوستن) والتي اعددها (ادغار هوفر) مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، وتقوم هذه الخطة على الاستعمال المنتظم للمراقبة الالكترونية ضد المناهضين للحرب^(٥١).

وذهب نيكسون الى ما هو أبعد من ذلك في مجال المراقبة عندما وضع أجهزة تنصت على اعضاء الحزب الديمقراطي في مقرهم في بناية ووترغيت في العاصمة واشنطن خلال مدة الحملة الانتخابية من قبل خمسة اشخاص تم القبض عليهم وبحوزتهم صور لوثائق سرية تابعة للحزب الديمقراطي^(٥٢).

إذ بينت فضيحة ووترغيت المدى الذي وصلت اليه السلطة التنفيذية في استخدام الأجهزة الأمنية من أجل القيام بالتجسس وانتهاك خصوصية المواطنين

⁵⁰) Elizabeth B. Bazan and others , The Foreign Intelligence Surveillance Act : An Overview of the Statutory Framework and U.S. Foreign Intelligence , report for Congress , RL 30465 , Congressional research service , United States , 15 / February / 2007 , P.4 .

⁵¹) Robert M. Bloom and William J. Dunn , The constitutional infirmity of warrantless NSA surveillance : The abuse of presidential power and the injury to the fourth amendment , William and Mary bill of rights journal , Vol. 15 , William and Mary law school , Williamsburg , United States , 2006 , P.149 .

⁵²) J. K. Petersen , Handbook of surveillance technology , CRC press , United States , 2012 , P.42 .

بعيداً عن معيار الأمن القومي، بل لتحقيق المصلحة الشخصية لرئيس السلطة التنفيذية، مما يؤدي الى عدم ثقة المواطنين بهذه المؤسسات الأمنية ، وتحول هذه المؤسسات من مؤسسات امنية تعمد إلى حماية المواطنين إلى أداة للتجسس عليهم لتحقيق أغراض ومصالح سياسية، وكل ذلك يتم بحجة حماية الأمن القومي.

مما تقدم يمكن القول بأن السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الأمن القومي الأمريكي كذريعة لانتهاك خصوصية المواطنين ولم يكن ذلك مقتصرأ على حكومة حزب معين بل إن السلطة التنفيذية سواء أكانت بقيادة الجمهوريين أم الديمقراطيين قد إنتهكت حق المواطنين الأمريكيين في الخصوصية، وإن ما حصل في قضية ووترغيت وفي مدة رئاسة نيكسون كان السبب المباشر أو (الشرارة) التي نبهت إلى ضرورة وضع حد لإنتهاكات الحق في الخصوصية للمواطن الأمريكي بحجة الأمن القومي.

المطلب الثاني: محاولة الكونغرس الموازنة بين الأمن القومي والحق في الخصوصية منذ عام ١٩٧٨م

بعد فضيحة ووترغيت تكشفت عمليات مراقبة غير شرعية قامت بها عدة وكالات امريكية مثل FBI ووكالة CIA والجيش ، ولهذا شكل الرئيس الأسبق جيرالد فورد (١٩٧٤ - ١٩٧٧) لجنة عالية المستوى وهي لجنة (روكفلر) برئاسة نائبه نيلسون روكفلر لتحري نشاطات وكالة المخابرات المركزية CIA داخل الولايات المتحدة الأمريكية في حين شكل مجلس النواب لجنة (نيدزي) والتي استبدلت بعد خمسة أشهر بلجنة (بايك) التي لم تستطع أن تطور علاقة تعاونية مع وكالة المخابرات المركزية CIA وإدارة فورد فكانت هذه اللجنة على خلاف دائم مع وكالة الامن القومي والبيت الأبيض للوصول إلى الوثائق



والمعلومات (٥٣). وكانت اغلب توصيات هذه اللجنة في تقريرها كانت تتعلق بضرورة زيادة سيطرة الكونغرس على الوكالات الأمنية وخصوصاً وكالة المخابرات المركزية CIA (٥٤).

وفي نفس الوقت شكل مجلس الشيوخ لجنة تتعلق بالنشاط الاستخباري والمعروفة بـ (لجنة تشورش - تضم ١١ عضواً وسميت بهذا الاسم تيمناً بإسم رئيسها السيناتور فرانك تشورش) والتي كانت أكثر كفاءة من (لجنة بايك)، حيث أصدرت تقريرها النهائي في عام ١٩٧٦م والذي بين بأن مكتب التحقيق الفيدرالي كان لديه (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة ألف ملف استخباري داخلي، كما انه في المدة (من ١٩٥٣ الى ١٩٧٣) تم فتح وتصوير مضمون ربع مليون رسالة، كما ان ملايين البرقيات التي ارسلت من وإلى ومن خلال الولايات المتحدة حصلت عليها وكالة الأمن القومي في المدة من ١٩٤٧م الى ١٩٧٥م (٥٥). فضلاً عن ذلك بينت لجنة تشورش في تقريرها بأن نيكسون استعمل المراقبة على الهواتف بإسم الأمن القومي لمراقبة المواطنين الأمريكيين الذين كانوا يشكلون تهديداً سياسياً لنيكسون أكثر من كونهم يشكلون تهديداً إجرامياً لأي شخص " (٥٦).

ولم يقتصر الأمر على حكومة نيكسون بل ان الحكومات التي سبقته والتي تمثل كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي كانت تمارس المراقبة والتجسس على أشخاص ليس لديهم أي نشاط إجرامي ولا يشكلون تهديداً للأمن القومي ومنهم

⁵³⁾ Gerald K. Haines , Looking for a Rogue Elephant : The Pike committee investigations and the CIA , in , Sharad S. Chauhan (edt.) , Inside CIA : Lessons in intelligence , Ashish publishing house , New Delhi , India , 2004 , PP. 272-274 .

⁵⁴⁾ Philip Agee , The unexpurgated Pike report , McGraw – Hill, Inc. , New York , United States , 1991 , P.xv.

⁵⁵⁾ Peter P. Swire , Op Cit , P. 1316 .

⁵⁶⁾ Cedric Logan , The FISA wall and federal investigation . Journal of law and liberty , Vol. 4 , New York university , United States , 2009 , P.217 .

قاضي المحكمة العليا (وليام او دوغلاس) وأعضاء في حركة الحقوق المدنية ومنهم مارتن لوثر كنج الابن، والسيناتور ادلي ستيفنسون، وعضو الكونغرس ابنير ميكفا، ومستشاروا البيت الأبيض وموظفون في الكونغرس وصحفيون ومعلمون وكتاب (٥٧).

كما ان لجنة تشورش توصلت في توصياتها في تقريرها النهائي الصادر في ٤/نيسان / ١٩٧٦ الى ما توصلت اليه لجنة بايك بأنه لا بد أن يكون هنالك إشراف من قبل السلطة التشريعية على أجهزة الاستخبارات (٥٨).

وقد ادت هذه التوصيات الى ان يقوم مجلس الشيوخ بتأسيس لجنة المخابرات الدائمة داخل المجلس في ١٩ / مايس / ١٩٧٦ ، كما وتبعها مجلس النواب بتأسيس لجنة مماثلة في ١٤ / تموز / ١٩٧٧ (٥٩).

كما ان ما توصلت اليه لجنة تشورش قاد الكونغرس الى اعادة النظر بقدرة الرئيس على تخويل المراقبة الالكترونية ، لكن على الرغم من اهتمام الكونغرس بالخصوصية الفردية فإنه في نفس الوقت كان يدرك الحاجة للمراقبة الالكترونية لحماية الأمن القومي، لهذا كان لا بد من ان يجد حلاً يؤسس إطار عمل آمن وفيه يمكن للسلطة التنفيذية أن تجري مراقبة الكترونية شرعية لأغراض المخابرات الأجنبية ضمن سياق التزام الامة بخصوصية الفرد وحقوقه، ولهذا شرع الكونغرس قانون (فيسا) عام ١٩٧٨ (٦٠).

⁵⁷⁾ Frank Church , et, al, Final report of the select committee to study governmental operations , U.S. government printing office , Washington , United States , 1976 ,P.174.

⁵⁸⁾ Ibid, P.283 .

⁵⁹⁾ James S. Van Wagenen , A review of congressional oversight , on : www.cia.gov. Accessed on : ٢٣/٦/٢٠١٧ (٤:00 Pm) .

⁶⁰⁾ Kate Poorbauch , Security protocol : A procedural analysis of the foreign intelligence surveillance courts , University of Illinois law review , Vol. 2015 , Issue. 3 , College of law , University of Illinois , Champaign , United States , 2015 , P.1369 .



إذ يقصد بقانون فيسا (FISA) قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية (Foreign Intelligence Surveillance Act) وصادق عليه الرئيس الامريكي جيمي كارتر في ٢٥ / تشرين الثاني / ١٩٧٨م وهو ينظم العمل الاستخباري في الخارج ووضع قيوداً على العمل المراقبة الالكترونية الداخلية^(٦١).

وقد قسم هذا القانون المراقبة الى قسمين الأول : المراقبة الخاصة بالجرائم (الغير ارهابية) وعمليات التنصت على الهاتف لحفظ الأمن الداخلي، والثاني: هو المراقبة الخاصة بالقوى الأجنبية ووكلائها ، ففي النوع الأول من المراقبة الداخلية لا بد من الحصول على مذكرة قضائية ، أما النوع الثاني من المراقبة فإنه ينقسم الى قسمين إذا كانت المراقبة ضد قوى اجنبية فإن للرئيس سلطة تخويل المدعي العام بمباشرة المراقبة ، أما اذا كانت المراقبة ضد مواطن أمريكي يعتقد بأنه عميل أو وكيل لقوة أجنبية فإن على الأجهزة الأمنية الحصول على مذكرة قضائية من أجل مباشرة المراقبة^(٦٢).

وهكذا فإن هذا القانون يضمن عدم قيام الأجهزة الأمنية بمباشرة أي عمل من أعمال المراقبة يكون مواطن أمريكي طرفاً فيها إلا إذا تم الحصول على مذكرة قضائية من المحكمة .

إلا إن المذكرة القضائية المتعلقة بالعمليات الخاصة بالقوى الأجنبية او وكلاء القوى الأجنبية لا تؤخذ من المحاكم العادية ، بل إن هذا القانون أسس محكمة خاصة وهي (محكمة فيسا FISC) تقدم لها طلبات المراقبة من أجل الحصول على تخويل المراقبة بسرية، ولضمان الحصول على المذكرة القضائية

⁶¹⁾ Jeffrey S. Brand , *Eavesdropping on our founding fathers : How a return to the republics core democratic values can help Us resolve the surveillance crisis* , Harvard national law review , Vol.6 , University of Harvard , United States , 2015 , P.3 .

⁶²⁾ Peter P. Swire , *Op Cit* , P. 1320 .

بسرعة، فإن هذا القانون ينص على (تشكيل هذه المحكمة من سبعة قضاة اتحاديين يعينهم رئيس المحكمة الاتحادية لمدة سبعة سنوات على ان يكون ثلاثة منهم يقيمون بمكان لا يبعد (٢٠) ميلاً من مقاطعة كولومبيا)، حيث ان الكونغرس اعتقد بأن تواجد المحكمة في كولومبيا سيسهل اجراءات الأمن الضرورية ، مع ضمان وجود قاضي واحد على الأقل متوفر دائماً ، ويضمن الوصول السريع اليها من قبل المدعي العام من اجل الحصول السريع على المذكرة القضائية^(٦٣).

ويعتمد منح المذكرة القضائية من قبل محكمة (فيسا) على توفر شرطين الأول: هو ان يكون الهدف المحدد للمراقبة هو الحصول على معلومات استخبارية والثاني: أن يكون هنالك سبب محتمل للاعتقاد بأن الهدف قوة أجنبية أو وكيل لقوة أجنبية^(٦٤).

مع العلم إن قانون (فيسا) لعام ١٩٧٨م لم يكن المحاولة الأولى لوضع تشريع شامل على مراقبة المخابرات الأجنبية ، بل إن المحاولة الأولى تعود إلى الى الرئيس (جيرالد فورد) الذي قدم للكونغرس مقترح قانون لمراقبة المخابرات الخارجية، الا ان القانون المقترح لم يمرر من قبل الكونغرس لأن العديد من أعضائه اعترضوا بشدة على البند الذي يعطي لرئيس الدولة سلطة لطلب المراقبة خارج أي إطار قانوني يصادق عليه الكونغرس^(٦٥).

ويبدو أن الرئيس فورد كان قد أيقن بأن ما ادت اليه فضيحة (ووترغيت) من كشف للعمليات السرية والانتهاكات التي قامت بها الأجهزة الأمنية

⁶³⁾ Elizabeth Goitein and Faiza Patel , What went wrong with the FISA court , Brennan center for justice , School of law New York university , 2015 , P. 7 .

⁶⁴⁾ William C. Banks , The death of FISA , Minnesota law review , Vol.91 ,issue.5 ,University of Minnesota law school , United States , 2007 , p. 1231 .

⁶⁵⁾ Elizabeth Goitein and Faiza Patel , Op Cit , P. 15 .



لخصوصية المواطنين الأمريكيين سوف يؤدي إلى أن يقوم الكونغرس بتقييد صلاحيات الرئيس في تخويل عمليات المراقبة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا عمد إلى تقديم مشروع هذا القانون من أجل الإحتفاظ بهذا الحق لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

إن تشريع قانون (فيسا) لم يوقف محاولات السلطة التنفيذية للاستمرار في المراقبة الداخلية، ففي عام ١٩٨١ م تم اصدار الامر التنفيذي (١٢٣٣٣) من قبل الرئيس رونالد ريغان (١٩٨١ - ١٩٨٩) وجاء فيه محاولة للالتفاف على قانون (فيسا) حيث خول وكالة الأمن القومي بأن " تجمع المعلومات التي يتم الحصول عليها على سبيل الصدفة والتي تشير الى نشاطات قد تنتهك القوانين الاتحادية او المحلية او الأجنبية" (٦٦).

وهنا لابد من الاشارة والوقوف عند كلمة (الصدفة) والتي يراد منها تخفيف وطأة انتهاك خصوصية المواطنين الامريكيين بدون مذكرة قضائية، وجعل النص اكثر تقبلاً من قبلهم ؛ لأن عمل الاجهزة الامنية لا يعتمد في الاساس على الصدفة بل على التحقيق وتتبع الدلائل ، كما انه في حالة وجود برامج مراقبة الكترونية شاملة تجعل أي اتصال الكتروني يتم اعتراضه بدون مذكرة قضائية يعد من قبيل الصدفة . وعليه فإن الصدفة ستكون الإستثناء الذي يبتلع القاعدة .

كما ان الاتصالات غالباً ما تجري بين طرفين أو أكثر فإذا ما أرادت وكالة أمنية مراقبة الشخص (أ) وهو مواطن أمريكي فإنها ستعتمد إلى مراقبة إتصالاته مع أي الطرف (ب) شخص غير أمريكي معتمدة على أن الطرف (ب) ليس بالضرورة أن تكون هنالك مذكرة قضائية لمراقبة إتصالاته . ومن ثم أي

⁶⁶ Part 2 , Item 3 - i , Execrative order 12333 , 4 / December /1981 on : <http://nsarchive.gwu.edu>. Accessed on : ١٢/5/٢٠١٧ (٨:00 Pm) .

معلومة يمكن الحصول عليها ستستخدم من قبل هذه الوكالة على أساس إن المراقبة كانت تستهدف الطرف (ب) وليس (أ) وإن الحصول على المعلومات عن الطرف (أ) كان صدفة .

فضلاً عما تقدم فإن الأمر التنفيذي ١٢٣٣٣ سمح للاستخبارات الامريكية بأن تتشارك المعلومات مع استخبارات الدول الاخرى حتى وان كانت استخبارات هذه الدول لديها معلومات خاصة بمواطن امريكي يعيش في الولايات المتحدة الأمريكية ، مما دفع البعض إلى اعتبار ذلك سماح الولايات المتحدة بممارسات هذه الاستخبارات على الاراضي الامريكية وضد المواطنين الأمريكيين^(٦٧).

وبسبب التطور في تكنولوجيا المعلومات وبروز الاتصالات عن طريق الانترنت ، شرع الكونغرس قانون سرية الاتصالات الالكترونية (ECBA – Electronic Communications Privacy Act) عام ١٩٨٦ ، حيث إن هذا القانون لم يقتصر كقانون (فيسا) على طلب الحصول على مذكرة قضائية لمراقبة الاتصالات الشفوية والسلكية ، بل تضمنتها أيضاً الاتصالات الالكترونية^(٦٨).

إن هذه القوانين لم تمنع السلطة التنفيذية من الاستمرار بمحاولاتها من أجل التخلص من القيود القانونية التي فرضها الكونغرس للتعامل مع خصوصية المواطنين الأمريكيين والتمييز بين القوة الأجنبية ووكيل القوة الأجنبية وبين المواطن الأمريكي ، من خلال تأكيدها على أن هذا التمييز في التعامل أقام ما

⁶⁷⁾ Matt Bedan , Op. Cit. , P. 439 .

⁶⁸⁾ John Kleinig et, al, Security and privacy :Global standards for ethical identity management in contemporary liberal democratic states , Griffin press , Australia , 2011 , P.33 .



يسمى بالحائط (The Wall) والذي أدى إلى ضعف التواصل ومشاركة المعلومات بين الوكالات الأمنية الأمريكية (FBI , CIA) (٦٩).

وفي اواخر عام ١٩٩٩م قرر الكونغرس مباشرة التحقيق إثر اتهامات تفيد بأن وكالة الأمن القومي تعترض رسائل الأفراد الألكترونية الخاصة ، إلا إن أحداث ١١/ سبتمبر وما تلاها من تدابير مناهضة للإرهاب أدى إلى عرقلة هذه الاجراءات (٧٠).

مما تقدم يمكن القول بأنه بالرغم من الدور الذي لعبته السلطة القضائية في الولايات المتحدة الأمريكية في الاعتراف بالحق في الخصوصية كحق دستوري من خلال تفسيرها للتعديل الرابع ، وكذلك الدور الذي لعبته السلطة التشريعية من خلال التحقيق في هذه انتهاكات الحق في الخصوصية للمواطنين الأمريكيين استمرت السلطة التنفيذية في سعيها من أجل الحصول على المعلومات من خلال انتهاك خصوصية المواطنين .

المبحث الثالث: اثر الأمن القومي على الحق في الخصوصية بعد ١١/ سبتمبر
إن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في ١١/ سبتمبر/ ٢٠٠١ كانت إختباراً لمدى التزام الشعب الأمريكي بنصيحة بنجامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠) وهو احد الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية والذي حذر من أن " أولئك الذين يتخلون عن الحريات الأساسية لتحقيق الأمان المؤقت ، لا يستحقون الحرية ولا الأمان " (٧١).

⁶⁹⁾ Craig S. Lerner , Calling a Truce in the Culture Wars : From Enron to the CIA ,Stanford Law and Policy Review , Vol. 17 , Stanford Law School , United States , 2006 , PP.285-286 .

^{٧٠)} أرمان ماتلار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .

⁷¹⁾ Ron Wyden et, al. , Law policy efforts to balance security , privacy and civil liberties in post 9/11 America , Stanford law and policy review , Vol.17 , Stanford law school , United States , 2006 , P.332 .

إذ شكلت أحداث ١١ / سبتمبر والانتكاسة الأمنية التي تعرضت لها فرصة مناسبة للسلطة التنفيذية داخل الولايات المتحدة الأمريكية لتنمية سلطاتها بحجة محاربة الارهاب وحماية الأمن القومي، حيث استثمرت تأييد الشعب لها ، فقد حصل الرئيس الامريكى الأسبق جورج دبليو بوش (٢٠٠١ - ٢٠٠٩) على اعلى نسبة تأييد لرئيس امريكى بعد احداث ١١ / سبتمبر ، وفي نفس الوقت طالب المواطنين من الرئيس القيام بالرد المناسب بشأن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الامريكية (٧٢).

إلا إن هذا التفويض الشعبي والتشريعي كان سبباً لأن تتماهى السلطة التنفيذية وتذهب إلى حد المراقبة والتجسس على المواطنين الأمريكيين ، وعكست أفعالها بروز خلل في التوازن بين السلطات داخل النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية .

ولذا فإننا سنعمد إلى تناول ذلك في مطلبين :

المطلب الأول : إستغلال السلطة التنفيذية لأحداث ١١ / سبتمبر

المطلب الثاني : إختلال التوازن بين السلطات واثره على الموازنة بين الأمن القومي والحق في الخصوصية .

المطلب الأول: إستغلال السلطة التنفيذية لأحداث ١١ / سبتمبر

شكل تاريخ ١١ / سبتمبر / ٢٠٠١م نقطة فارقة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث شهدت تغيرات داخلية كان لها اثر كبير على الحق في الخصوصية للمواطن الأمريكي (٧٣).

⁷²⁾ Jennifer Chandler , , Op. Cit. , P.131 .

⁷³⁾ Robert Archer and others , Human rights after September 11 , Atra Roto press , Switzerland , 2002 , P.19 .



فبعد ستة أسابيع تقريباً وفي ٢٦ / اكتوبر / ٢٠٠١ وقع الرئيس جورج دبليو بوش على قانون الوطني (باتريوت) وهو من اكثر القوانين جدلاً في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث عمل على زيادة السلطات الحكومية بشكل كبير لا سيما في مسائل التحقيق ، على حساب الحريات الفردية ، وتم المصادقة عليه بعجالة من قبل الكونغرس حيث حصل على (٩٨-١) داخل مجلس الشيوخ و (٣٥٧-٦٦) في مجلس النواب^(٧٤).

كما ان اجهزة الاعلام الأمريكية كانت مشغولة بنقل تفاصيل العمل الارهابي الذي وقع على الارض الأمريكية ولم يعيروا أي اهتمام لمناقشة اخطار قانون باتريوت على الحريات المدنية ، بل إن الاعلام قانون باتريوت رد الأمة السريع على الضربة الإرهابية ، ولذا لم تتفحص التشريع الا بعد ان اصبح قانوناً بعد شهر^(٧٥).

وعليه فإن هذا القانون أعد بدون نقاش مفصل أو تشاور وتم التصويت عليه بالإجماع تقريباً ، وهذا ما يعرف من قبل علماء النفس الذين درسوا قرارات الارهاب بعد ١١/ سبتمبر على انه الخوف الذي يقود السياسة العامة ، هذا الخوف الذي يجعل الناس يتخذون قرارات قد لا يتخذونها في الحالات الطبيعية^(٧٦).

وبالرغم من تأكيدات المسؤولين الامريكيين بأن هذا القانون أتى لسد الثغرات القانونية التي ساهمت ولو بشكل غير مباشر في أحداث ١١/ أيلول / ٢٠٠١ ، فضلاً عن وضع إطار قانوني لتنسيق الجهود بين كل الأجهزة الأمنية

⁷⁴⁾ Lisa Finnegan Abdolian and Harold Takooshian , The USA patriot act : Civil liberties , the media and public opinion , Fordham urban law journal , Vol. 30 , Issue. 4 , Fordham law school , New York , 2002 , P.1429 .

⁷⁵⁾ Ibid , P.1434 .

⁷⁶⁾ Jennifer Chandler , , Op. Cit. , P.135 .

مثل الـ(اف بي أي، سي أي أي و وكالة الأمن القومي)، إلا إن تتبع مراحل هذا القانون من اقتراحه الى المصادقة عليه، وبعد ذلك تطبيقه في الميدان، يترك الكثير من التساؤلات والنقاط الغامضة التي يتوجب توضيحها، كما إن المساحة الواسعة لإختصاص هذا القانون والتي تشمل الجوانب المالية والتعليمية والقضائية قد دفع البعض إلى وصفه بمثابة قانون طوارئ يحكم الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٧).

لقد عمد قانون (باتريوت) الى مراجعة وتعديل خمسة عشر قانون إتحادي ومنها قانون مراقبة الاستخبارات الاجنبية (فيسا) وخاصة المواد التي لها علاقة بخصوصية المواطنين^(٧٨).

ومن أهم التعديلات هي التي تلك التي نالت من حق المواطن الأمريكي في الخصوصية في قانون مراقبة الاستخبارات الاجنبية (فيسا) لعام ١٩٧٨ م ، هي ان وسع قانون باتريوت سلطة الحكومة الاتحادية في عمليات المراقبة أو الحجز من أجل منع الارهاب الدولي والأعمال الارهابية التي قد تحدث في الولايات المتحدة الأمريكية^(٧٩).

وقد عمد قانون باتريوت الى ازالة الحائط (The wall) الذي وضعه قانون فيسا ليفصل بين الجرائم العادية والجرائم الخاصة بالعمل الاستخباري ، فقانون فيسا حدد الإجراءات المتبعة فيه ان تكون متعلقة بجمع المعلومات

^(٧٧) محمود جميل الجندي، أثر قوانين مكافحة الإرهاب في تردي أوضاع حقوق الإنسان (٢٠٠١ - ٢٠١١): قانون باتريوت نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٨، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠١٣، ص١٠٦.

^(٧٨) William Bloss , Escalating U.S. police surveillance after 9/11 : An examination of causes and effects , Surveillance and society , Vol. 4 , Issue. 3 , Queens university , Ontario , Canada , 2007 , P. 214 .

^(٧٩) Nancy J. King , Electronic monitoring to promote national security impacts workplace privacy , Employee responsibilities and rights journal , Vol. 15 , Issue. 3 , Springer , Berlin , Germany , September / 2003 , P.138 .



الاستخباراتية ولا يتعدى ذلك إلى مجال جمع المعلومات في الجرائم العادية^(٨٠). فالمادة (١٠٤) الفقرة (6-b) من قانون فايسا تنص على " إن الغرض المحدد من المراقبة هو الحصول على معلومات استخباراتية أجنبية"^(٨١). ولكن المادة ٢١٨ من قانون باتريوت عدل قانون فيسا من الغرض المحدد الى غرض فقط و ازال كلمة (المحدد) وانطبق هذا التغيير ليس فقط على عمليات المراقبة بل على عمليات البحث الاخرى ، مما يعني اعطاء صلاحية لوزارة العدل باستخدام تفويضات فيسا لمتابعة دليل غير استخباري ويمكن استخدامه في المحاكمات الاجرامية^(٨٢).

وفي مارس ٢٠٠٢م سألت وزارة العدل محكمة فيسا (FISAC) المصادقة على إجراءات جديدة لمراقبة فيسا ، إلا إن المحكمة إعتضت عليها لأن ذلك يؤدي إلى استعمال المدعين الاجراميين الى استخدام مراقبة فيسا من البداية الى النهاية^(٨٣). أي إن فيسا ستستخدم في الجرائم العادية التي يرتكبها المواطنون الامريكيون من قبل المدعين العاميين .

وقد بررت الادارة الامريكية هذا الاجراء بأن مسؤولي الأمن القومي إحتاجوا إلى من أجل القيام بعمل أفضل إلى التشارك بالمعلومات مع الأجهزة الأمنية الأخرى ، وهذا التعاون سيؤدي إلى منع الهجمات المستقبلية^(٨٤).

⁸⁰⁾ Scott J. Glick , OP. CIT. , P. 91 .

⁸¹⁾ SEC 104 -b , Foreign intelligence surveillance act , 1978, on : <https://legcounsel.house.gov> .

⁸²⁾ Nola K. Breglio , Leaving FISA behind : The need to return to warrantless foreign intelligence surveillance , The Yale law journal , Vol. 113 , Yale law school , Yale university , United States , 2003 , P.196 .

⁸³⁾ Muzaffer A. Chishti and others , Americas challenge : Domestic security , civil liberties and national security after September 11 , Migration policy institute , United States , 2003 , P.25 .

⁸⁴⁾ Nathan Alexander Sales , Mending walls : Information sharing after the USA patriot act , George Mason university law and economics research papers , No. 10-16 , School of law , George mason university , United States , March / 2010 , P. 2 .

كما إن قانون باتريوت وسع نطاق (رسائل الأمن القومي) * (NSLs) التي من صلاحية (FBI) ، حيث قبل قانون باتريوت كان المشرع يتطلب أن توقع رسائل الأمن القومي من قبل مدير مكتب التحقيق الفيدرالي أو أحد نوابه لكي تكون قانونية والتي تتعلق بجمع السجلات والمعلومات المطلوبة حول شخص أو كيان يمثل قوة أجنبية أو وكيل لقوة أجنبية ، أما في قانون باتريوت فإن توقيع هذه الرسالة قد إمتد من المدير أو أحد نوابه إلى ليتضمن كذلك المرشحين من قبل المدير في مقر المكتب أو أحد الوكلاء الخاصين المسؤولين في المكتب الميداني ، فضلاً عن ذلك فإن قانون باتريوت ألغى شرط أن يكون اشخاص رسالة الأمن القومي قوة أجنبية أو وكيل قوة أجنبية ، وبدلاً من ذلك يتطلب وجود صلة بتحقيق قائم للحماية من الارهاب العالمي أو الاستخبارات السرية، وهنا لابد من التأكيد بأن هذه الصلة لم تقيم قضائياً ، لكن التقييم يتخذ ببساطة من قبل المسؤول الذي يصدر الرسالة^(٨٥).

وهناك مشكلة أكبر تتمثل في إنه بعد ١١ سبتمبر بدأ أي جهاز حكومي يعمل في التحقيقات المتعلقة بالإرهاب يمكن أن يصدر مثل هذه الرسائل ، ولم يعد إصدارها مقتصرأ على ال اف بي اي، إذ بدأت وزارة الدفاع تستعمل رسائل الأمن القومي للحصول على السجلات من البنوك و شركات الائتمان والمؤسسات المالية الأخرى^(٨٦).

* رسائل الأمن القومي : أعطى الكونغرس في المادة (٢٧٠٩) من القسم ١٨ من قانون السرية المالية للـ أف بي أي صلاحية جمع الأدلة من طرف ثالث عن طريق هذه الرسائل .

⁸⁵⁾ Christopher P. Raab , Fighting terrorism in an electronic age : Does the patriot act unduly compromise our civil liberties ? , Duke law & technology review , Issue. 2 , School of law , Duke university , North Carolina , United States , 2006 , pp. 9-10 .

⁸⁶⁾ Daniel B. Prieto , War about terror :Civil liberties and national security after 9/11 , Working paper , Council on foreign relations , United States , February / 2009 , P.55-p.56 .



وكذلك الحال بالنسبة للـ (CIA) والتي بدأت تصدر رسائل الأمن القومي (بشكل محدود)، وذلك لتتمكن من الدخول إلى السجلات المالية للشركات الأمريكية ، وقد حاولت هذه الوكالة مع الجيش الحصول على موافقة الكونغرس لإمتلاك سلطة إصدار مثل هذه الرسائل منذ عام ٢٠٠١ إلا إن الكونغرس رفض هذه المحاولات بسبب المخاوف من توسع دورهم في التجسس الداخلي^(٨٧).

إن رسائل الأمن القومي كانت الوسيلة الأكثر سوءاً (بعد صدور قانون باتريوت) من حيث الاستخدام حيث أشارت مصادر حكومية إلى إن الاف بي آي تصدر حوالي (٣٠٠٠٠) ثلاثون ألف رسالة أمن قومي في العام^(٨٨). إلا إنه في تقرير سري (تم اعلانه فيما بعد) لمكتب المفتش العام في وزارة العدل الأمريكية أعطى أرقاماً اكبر، حيث بين بأن (FBI) اصدرت في عام ٢٠٠٠ حوالي (٨٥٠٠) رسالة امن قومي، وبعد تمرير قانون باتريوت ارتفع هذا العدد إلى (٣٩٠٠٠) رسالة أمن قومي في ٢٠٠٣، و(٥٦٠٠٠) رسالة أمن قومي في ٢٠٠٤ و(٤٧٠٠٠) رسالة أمن قومي في ٢٠٠٥^(٨٩).

ولم يقتصر الأمر على قانون باتريوت وما أجراه من تعديلات على القوانين الأخرى ، بل ان صحيفة النيويورك تايمز نشرت في اواخر ٢٠٠٥ تقريراً يبين أن الرئيس الأمريكي اصدر أمراً تنفيذياً سرياً يقضي بإجراء مراقبة والتنصت على المواطنين الامريكيين بدون مذكرة قضائية^(٩٠).

⁸⁷⁾ Eric Lichtblau and Mark Mazzetti , Military expands intelligence role in U.S. , The New York Times , 14/January / 2007 .

⁸⁸⁾ Christopher P. Raab , OP. CIT. , PP. 10-13 .

⁸⁹⁾ Office of the inspector general , A review of the Federal Bureau of Investigations use of national security letters , U.S. Department of Justice , United States , March / 2007 , P.XVI.

⁹⁰⁾ James Risen , U.S. spy on callers without courts , New York Times , United States , December / 16 / 2005 .

والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا هذا الاصرار من قبل السلطة التنفيذية من أجل التخلص من المذكرة القضائية على الرغم من إن الوكلاء كانوا يحصلون على التفويضات بسرعة فائقة وخلال ساعات وليس أيام ، لا بل في بعض الأحيان يبدأون بمباشرة التنصت على الهاتف وبعد ذلك يقدمون طلب الحصول على تفويض، فطبقاً لقانون (فيسا) فإنه في حالة الطوارئ ، فإن المدعي العام يمكن ان يراقب الاتصالات الخارجية لمدة (٧٢) ساعة قبل الحصول على تفويض فايسك^(٩١). لا بل ان محكمة فيسا (FISAC) نادراً ما ترفض طلباً للمراقبة والتنصت حيث تستلم سنوياً حوالي ٢٠٠٠ طلب مراقبة حكومية، وتصادق على حوالي ٩٧% منها عند استلام الطلب لأول مرة، وتصادق على حوالي ٩٩% منها عند استلام الطلب للمرة الثانية بعد إجراء تعديلات عليه، ولذا فإنه منذ تأسيس المحكمة سنة ١٩٧٨م ولغاية ٢٠١٢م رفضت المحكمة (١١) طلباً للمراقبة فقط من أصل ٢٠٠٠٠ طلب ، مما دفع البعض إلى الشك بأن دور هذه المحكمة مقتصر على التصديق على الطلبات فقط^(٩٢).

إن الاجابة على هذا التساؤل تنحصر في مدى التطور التكنولوجي الذي سهل عمليات المراقبة الشاملة ، حيث بدأت وكالة الأمن القومي تستخدم برنامج (META-DATA) وبرنامج (X KEY SCORE) وبرنامج يدعى (الموشور - PRISM) لجمع المعلومات و تخزينها من شركات الأنترنت التي مقرها الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث حصلت وكالة الأمن القومي على بيانات محلية من خلال الارتباط المباشر بالخادماات المركزية للشركات

⁹¹⁾ Nola K. Breglio , OP. CIT. , P. 187 .

⁹²⁾ Kate Poorbauch , OP. CIT. , P. ١٣٧٧ .



الامريكية التسع الرائدة في مجال الأنترنت (مايكروسوفت، كوكل، بال تالك، ياهوو، فيس بوك، أي أو أل، يو تيوب، سكايب، أبل)، حيث جمعت وكالة الأمن القومي معلومات من الدردشة والبريد الإلكتروني و الملفات المرسلة والصور والفيديو والمؤتمرات عبر الفيديو، وغيرها^(٩٣).

وقد طالب الرئيس بوش من الكونغرس تشريع قانون (حماية الشركات من المسؤولية) حيث بين بأن الولايات المتحدة الأمريكية لن تكون قادرة على اكتشاف العدو وخطه إلا بالتعاون مع شركات الاتصالات، وإذا كانت هذه الشركات تخضع إلى دعاوى يمكن أن تكلفهم ملايين الدولارات هم لم يشاركوا ولن يساعدوا على حماية الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الحماية من المسؤولية تضمن تعاون القطاع الخاص مع جهود إستخباراتنا، وقد رفض الكونغرس تقديم مثل هذه الحماية من المسؤولية للشركات، فصرحت إدارة بوش بأن الحكومة فقدت معلومات استخبارية بسبب الفشل من قبل الديمقراطيين في الكونغرس لإقرار تشريع ملائم، مما أدى إلى رفض شركات الاتصال التعاون^(٩٤). غير إن الكونغرس ما لبث أن شرع مثل هذه الحماية في تعديل قانون فيسا (FAA) لعام ٢٠٠٨م حيث إن الكثير من الاعضاء الديمقراطيين وافقوا على اعطاء شركات الاتصالات والانترنت مثل هذه الحصانة على الرغم من رفضهم السابق لذلك *

93) Andrew Clement , NSA surveillance : Exploring the Geographies of internet interception , on :

<https://pdfs.semanticscholar.org>

94) Simon chesterman , We can't spy if we can't buy ! : The privatization of intelligence and the limits of outsourcing inherently governmental functions , The European journal of international law , Vol.19, NO.5, Oxford university press , United Kingdom , 2008 , P.1060.

* ومن هؤلاء النواب الديمقراطيين الذين وافقوا على منح الحصانة لشركات الاتصالات والانترنت وصوتوا لصالح ذلك هو المرشح الرئاسي انذاك باراك اوباما . ينظر :

Erick Lichtblau , Senate approves bill to broden wiretap powers , The New York Times , 10/July/2008 .

مما تقدم يمكن القول بأن عصر ما بعد ٩/١١ هو عصر المراقبة الشاملة من قبل الوكالات الحكومية على المواطنين الامريكيين ، حيث لم تعد أعمال المراقبة والتنصت موجهة على أفراد بعينهم ومخولة من قبل السلطة القضائية بمذكرة رسمية .

المطلب الثاني : إختلال التوازن بين السلطات واثره على الموازنة بين الأمن القومي والحق في الخصوصية

يعد الفصل بين السلطات واقامة نظام ضبط وموازنة بينها من الأسس التي يقوم عليها النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، الإختلال في الموازنة بين الأمن القومي والحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (ومنها الحق في الخصوصية) أدى إلى إختلال في التوازن بين هذه السلطات.

حيث إن السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة كان لديها ميل للتحرر من الاشراف القضائي والقيود البرلمانية لاسيما في مجال الأمن القومي^(٩٥).

إن مقترحوا التدابير الأمنية في السلطة التنفيذية يجادلون بأننا يجب أن نزود السلطة التنفيذية بسلطة تقديرية من أجل حمايتنا، نحن لا نستطيع أن نراجع كل قرار يتخذه المسؤولين الحكوميين ، إن التدخل المفرط في قضايا الأمن القومي من قبل القضاة وغيرهم ممن يفتقر للخبرة ستثبت إنها ضارة ، فعلى سبيل المثال وليام ستانتز (الباحث في العدالة الجنائية واستاذ في كلية الحقوق في جامعة هارفارد) يؤكد بأن " الحكومة النشيطة الفعالة هي الحكومة التي تحمي الناس الذين يحتاجون الحماية والتي تتعامل بشدة عندما يموت العمل

⁹⁵⁾ Charles R. Nessont , Aspects of the executives power over national security matters : Secrecy classifications and foreign intelligence wiretaps , Indiana law journal , Vol.49 , Issue.3 , Indiana university , Maurer school of law , United States , 1974 , p. 399-p.400 .



المطلوب منها (أي حماية الناس) ، إن السرية والشفافية هي أمراض نحتاج لإيجاد لقاح لها وقريباً " (٩٦).

فالسطة التنفيذية غالباً ما تبين العلاقة بين الأمن والحقوق والحريات للمواطنين (ومنها الحق في الخصوصية) على انها لعبة صفرية (٩٧).

إن إعتبار الامن والخصوصية كتنقيضين في لعبة صفرية (إما الأمن أو الخصوصية) سيمكنا من إختيار الأمن في كل مرة يظهر انتقاد لعملها لاسيما في أوقات الازمات والطوارئ .

ولكن غالباً ما يظهر بعد إنجلاء الأزمة بأن المباراة لم تكن صفرية بين الأمن والحقوق والحريات للمواطنين (ومنها الحق في الخصوصية) ، إذ أكد القاضي وليام جي برينان عبر بحزن عن " عقب انتهاء كل أزمة أمن ، ندرك الولايات المتحدة الأمريكية بأن ابطال الحريات المدنية لم يكن ضرورياً ، لكنها اثبتت انها غير قادرة على منع نفسها من تكرار الخطأ عندما تأتي أزمة جديدة " (٩٨).

كما إن الخصوصية ليست متعارضة بالضرورة مع الأمن القومي بل إن حماية السرية يمكن أن يساعد على ضمان الأمن القومي ، فعلى سبيل المثال فإن الاتصالات الخاصة لرؤساء الدول ، ووكلاء الاستخبارات ، والمسؤولين الحكوميين الآخرين الحيويين في مسألة الأمن القومي ، وأي خرق لهذه السرية والخصوصية يمكن أن يكون ضاراً للمواطن والأمن القومي (٩٩).

⁹⁶⁾ Daniel J. Solove , Data mining and the security – liberty debate , University of Chicago law review , Vol.75 , Issue.1 , University of Chicago, United States , 2008, P.345 .

⁹⁷⁾ Demetrius Klitou , Privacy-invading technologies and privacy by design , Springer , Berlin , Germany , 2016 , P.24 .

⁹⁸⁾ Jonathan H. Marks , 9/11+3/11+7/7=? : What counts in counterterrorism , Georgetown law faculty papers , No. 8 , Georgetown university law center , 2006 , P. 104 .

⁹⁹⁾ Demetrius Klitou , OP. CIT. , P.24 .

إن الأمن القومي يمكن في الحقيقة أن يعزز الحريات المدنية من خلال المحافظة على المجتمع الذي فيه الحقوق والحريات يمكن ممارستها ، حيث إن أحد مسؤوليات الحكومة الديمقراطية الليبرالية هي حماية المواطنين من الأذى المادي والتهديد به، ولكن هذا الالتزام الحكومي لا يحررها من التزامات أخرى مهمة أيضاً مثل الالتزام باحترام حقوق الانسان الأساسية، إن أي سياسة لا تحترم حقوق الانسان في المقام الأول، لا تستطيع الإدعاء - شرعياً- بحماية هذه الحقوق ضد التهديدات الامنية العالمية في أوقات الطوارئ، إن حماية واحترام حقوق الانسان ومن ثم تخفيضها بسبب تغير سياسة الامن الحكومية تجعل من حقوق الانسان وحرياته الاساسية يمثلان نوع من السلع الكمالية التي يمكن التمتع بها في أوقات السلام ، لكنها لا تشكل تقييد للالتزامات الحكومية في أوقات الخطر المحسوس^(١٠٠).

إن المشكلة الرئيسية هي كيف يمكن ان تحقق الحكومة كلا من الأمن و منع نفسها من انتهاك الحريات المدنية ، وهذا اللغز مشابه للغز الدستور الأمريكي في إطار حكومة ستدار من قبل الرجال على الرجال ، فالمشكلة العظيمة هنا أن الحكومة لا بد من أن تسيطر على المحكوم أولاً ، وبعد ذلك لا بد أن تسيطر على نفسها ، وهنا لا نريد ان نجري مبادلة بين ما يريد المواطنون من الحكومة أن تفعله وما بقدرتها أن تفعله ، فالتقنيات الجديدة للمراقبة ذهبت بعيداً إلى توضيح المدى الذي يمكن للحكومة أن تتجاوزه ، فالحكومة يجب أن

¹⁰⁰) Christopher Michaelsen , Balancing civil liberties against national security ? A critique of counterterrorism rhetoric , University of New South Wales law journal , Vol.29 , Issue.2 , UNSW faculty of law , University of New South Wales , Sydney , Australia , 2006 , P.6 .



تكون قوية بما فيه الكفاية للقيام بوظائفها وفي نفس الوقت لا بد أن تكون ضعيفة جداً في تجاوز المهام المخصصة لها^(١٠١).

إن السلطة التنفيذية استغلت أحداث ١١/ سبتمبر لتحقيق انفرادها باتخاذ القرارات حيث جادلت إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) بأن الرئيس لديه سلطة متأصلة كقائد أعلى يصون ويحمي الدستور الأمريكي وذلك في المادة الثانية من الدستور، وبالتالي فهو يتخذ القرارات وينفذها استناداً إلى تلك السلطات التي هي سلطات جوهرية غير قابلة للمراجعة من قبل المحاكم أو خاضعة لتقيد الكونغرس^(١٠٢).

كما ان السلطة التنفيذية اعتمدت في دفاعها عن (الامر التنفيذي الذي أصدره الرئيس الأمريكي بوش والذي يسهل عمل وكالة الأمن القومي في عملية مراقبة والتجسس على الاتصالات بين المواطنين الأمريكيين والاجانب الذين مشكوك بهم من قبل الوكالة (إلى حد معقول) بالارهاب وسمح هذا الأمر التنفيذي بدون تفويض أو اشراف قضائي) إلى أنه حصل على تفويض الكونغرس ، حيث حول الكونغرس الرئيس لإجراء مثل هذه المراقبة بالتفويض لاستعمال القوة العسكرية (AUMF)^(١٠٣).

إلا إن تفويض الكونغرس (تفويض استخدام القوة العسكرية) ضد المسؤولين عن الاعتداءات الاخيرة على الولايات المتحدة (AUMF) لم يتضمن صراحة السماح للسلطة التنفيذية مباشرة التنصت ومراقبة المواطنين الامريكيين وانتهاك

¹⁰¹⁾ Russel Hardin , Civil liberties in the era of mass terrorism , The journal of ethics , Vol.8 , Kluwer academic publishers , Netherlands , 2004 , P.77 .

¹⁰²⁾ Stephen Reinhardt , The judicial role in national security , Boston university law review , Vol.86 , School of law , Boston university , Boston , United States , 2006 , P. 1310 .

¹⁰³⁾ Adam Burton , Fixing FISA for long war :Regulating warrantless surveillance in the age of terrorism , University of New Hampshire law review , Vol.4 , Issue.2 , School of law , University of New Hampshire , 2005 , P. 382 .

سريتهم، لكن الإدارة استوتحت ذلك من النص في المادة الثانية الفقرة أي A من هذا التحويل "تحويل الرئيس استعمال القوة الضرورية والملائمة ضد الأمم والمنظمات والأشخاص الذين قرروا، خططوا، حولوا، ارتكبوا أو ساعدوا الهجمات الارهابية التي حدثت في ١١/ سبتمبر، أو آوا مثل هذه المنظمات أو الأشخاص" (١٠٤).

وبعد تزايد الاعتراضات والجدال حول اعمال المراقبة التي تتعارض مع قانون فيسا ، صرح الرئيس (جورج دبليو بوش) بأنه تم إطلاع (عصابة الثمانية) * في السلطة التشريعية اكثر من مرة على برنامج وكالة الأمن القومي (NSA) (١٠٥). وهذه المجموعة يقدم لها الرئيس المعلومات السرية الخاصة بالأمن القومي دون أن يعرضها على جميع أعضاء السلطة التشريعية ، وإن السند القانوني لمتل هذا الفعل الرئاسي هو قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧م والذي حول الرئيس أن يقرر انه من الضروري تحديد الوصول الى معلومات في ظروف استثنائية قد تؤثر على مصالح حيوية للولايات المتحدة ، أن يظهر المعلومات لهؤلاء الثمانية فقط (١٠٦) .

¹⁰⁴) Authorize the use of United States Armed Forces against those responsible for the recent attacks launched against the United State , On : www.gpo.gov. Accessed on : 18/٦/٢٠١٧ (2:00 Pm) .

* عصابة الثمانية : هو تعبير استخدمته الصحافة الأمريكية ثم استخدمه المجتمع الأمريكي وبدأ يستخدم بشكل كبير في البحوث الأكاديمية للإشارة إلى مجموعة من ثمانية أعضاء من أعضاء الكونغرس وهم (رئيسا الحزبين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب ورؤساء لجان الاستخبارات في المجلسين وأعضاء من لجان الاستخبارات في المجلسين) .

¹⁰⁵) Jeff Grossman , The congressional role , in , Karen J. Greenberg (eds.) , The NSA wiretapping program , The center on law and security , School of law , New York university , United States , 2007 , P. 8 .

¹⁰⁶) Sec 503 , 413b , c2 , National Security Act of 1947 , on : www.ncsc.gov. Accessed on : 17/5/٢٠١٧ (8:00 Pm) .



ويلاحظ إن اثنان من أعضاء عصابة الثمانية بينا بأنهم أبدوا مخاوفهم من البرنامج ولكنهم لم يتم اعطائهم الفرصة للقبول أو الرفض ، أما البعض الآخر من عصابة الثمانية فإنهم أكدوا بأن السلطة التنفيذية منعتهم من مشاركة المعلومات مع زملائهم في الكونغرس بضمن ذلك الاعضاء الاثنتين من لجان استخبارات الكونغرس ، كما ان موظفوا الوكالات منعوا من اجراء المقابلات واعطاء التوصيات حول البرنامج لأعضاء الكونغرس وبالتالي صرح اعضاء في عصابة الثمانية بأنه بدون أن يكون قادراً على استشارة الموظفين ، كان من المستحيل استجواب الإدارة حول البرنامج^(١٠٧).

وهناك عدة ملاحظات على ما تقدم وهي :

١- ان قانون الأمن القومي لعام ١٩٤٧م لم يحدد ما هي الأمور التي تعد سرية، ومن ثم فإنها سلطة تقديرية لرئيس الدولة أن يحدد ما هو سري وما هو غير سري.

٢- ان هذه المادة قلصت الرقابة البرلمانية من كل اعضاء البرلمان إلى مجموعة قليلة من الأعضاء فقط .

٣- حتى عصابة الثمانية لم تكن مطلعة بشكل جيد على البرنامج ولم تستطع ان تستشير الخبراء حوله لسريته، أما عن حصولها عن معلومات من وكلاء وكالة الأمن القومي فإنه تم منعهم من إعطاء التوصيات.

وفيما يخص برنامج المراقبة للمواطنين الذي قامت به وكالة الأمن القومي فإنه تم اعتباره من قبل الرئيس من الامور الحساسة والحيوية التي يجب اخفائها عن أعضاء الكونغرس ما عدا عصابة الثمانية، فالحكومة تنتهك سرية وخصوصية المواطنين ولكنها تريد أن تحافظ على سريتها في القيام بهذا العمل!

¹⁰⁷⁾ Jeff Grossman , OP. CIT. , P.8 .

إن ضعف السلطة التشريعية في مجال مراقبة العمل الاستخباري يبدو واضحاً من خلال بيان مدى فاعلية لجان الاستخبارات في مجلس النواب ومجلس الشيوخ، ففي دراسة احصائية لخمسة عشر لجنة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ وللاعوام (١٩٨٥، ١٩٩٠، ١٩٩٥، ٢٠٠٠، ٢٠٠٥)، صنفت لجان الاستخبارات في أسفل القائمة كل سنة، ففي عام ٢٠٠٥ عقدت لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس النواب (٢٣) جلسة فقط بالمقارنة مع (٧٧) جلسة عقدتها لجنة التجارة والطاقة و(٩١) جلسة للجنة الاشراف والاصلاح الحكومي و(١٠٤) جلسة من قبل لجنة الشؤون الخارجية، وكذلك كانت لجان الاستخبارات خلف باقي اللجان فيما يتعلق بالتشريع المنتج في مقارنة تمت بين اربع لجان رئيسية في مجلس الشيوخ بين ١٩٨٥ - ٢٠٠٥م حيث كان معدلها ستة مشاريع قوانين في السنة، في حين لجنة العلاقات الخارجية كان معدلها (١١٨) مشروع قانون، واللجنة المصرفية معدلها (١٦١) مشروع قانون أما لجنة التجارة فمعدلها (٢٤١) مشروع قانون بالسنة^(١٠٨).

إن تراجع اشراف الكونغرس في مجال الاستخبارات تم تشخيصه من قبل لجنة ١١/ سبتمبر، والتي وضعت تقريرها النهائي في ٢٠٠٤ والتي أوصت باعادة النظر في اشراف الكونغرس والذي كان معطلاً، واقترحت اللجنة نوعين من الحلول الاول: تشكيل لجنة مشتركة للاستخبارات من المجلسين (النواب والشيوخ). أما الثاني: إعطاء سلطة أكبر وتحسين عمل لجان الاستخبارات القائمة، وقد توصل تقرير لجنة حظر انتشار اسلحة الدمار الشامل والإرهاب عام ٢٠١٠ إلى نفس النتيجة حيث وجد بأن اشراف الكونغرس ما زال معطلاً

¹⁰⁸) Amy B. Zegart , The roots of weak congressional intelligence oversight , Hoover institution , Stanford university , United States , 2011 , P.5 .



في مجال الأمن القومي ، وهي نفس النتيجة التي توصل لها تقرير مجلس العلاقات الخارجية لعام ٢٠١١ (١٠٩).

لا بل إن بعض القوانين التي شرعتها السلطة التشريعية في الولايات المتحدة هي التي خلقت خللاً في التوازن بين السلطات حيث عمدت إلى تقوية السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية والقضائية، فعلى سبيل المثال فإن تعديل قانون فيسا لعام ٢٠٠٨م (FAA) ، وإعطاء حصانة لشركات الاتصالات والانترنت التي تعطي معلومات للوكالات التنفيذية عن المواطنين الأمريكيين بدون أي إشراف من قبل الكونغرس ، وأي محاسبة من السلطة القضائية أدى إلى أن تكون السلطة التنفيذية هي من يقرر الميزان الصحيح بين الأمن والخصوصية^(١١٠).

أما فيما يخص السلطة القضائية فإن السلطة التشريعية حجت دورها من خلال تأسيس محكمة فيسك للنظر في قضايا الأمن القومي ، لا بل حتى قانون حماية امريكا (PAA) مكن الحكومة للقيام بعمليات المراقبة بدون موافقة مسبقة من فيسك حيث خول لمدير الامن الاستخبارات الوطنية والمدعي العام باستملاك معلومات المخابرات الاجنبية التي تتعلق باشخاص يعتقد بأنهم خارج الولايات المتحدة الأمريكية ، وهكذا فان محكمة (فايسك) ستقوم بمراجعة المراقبة بعد أن اجريت بدلاً من منح الموافقة قبل مباشرتها^(١١١). كما وتم ربطت القضايا الجنائية بالقضايا الاستخبارية في قانون باتريوت ، وبالتالي فإن إصدار المذكرات القضائية للتفتيش والمراقبة والتنصت تم سحبها من السلطة القضائية .

¹⁰⁹) L. Elaine Halchin and Frederick M. Kaiser , Congressional oversight of intelligence : Current structure and alternatives , CRS report for congress , Congressional research service , United States , 2012 , PP. 2-3 .

¹¹⁰) Recent legislation , Harvard law review , Vol.122 , Harvard law school , United States , 2009 , P.1278 .

¹¹¹) Kate Poorbauch , , OP. CIT. , P.1375 .

إن محكمة فيسا (FISAC) انتقدت بسبب السرية التي والأخذ بوجهة نظر طرف واحد وهو الحكومة يضاف إلى ذلك إلى أن طريقة تعيين قضاتها وتأثر هذا الموضوع بالأيديولوجية السياسية للأحزاب الحاكمة سوف يخل بمسألة التوازن بين السلطات ، حيث إن قضاة محكمة (فايسك) يتم إختيارهم من قبل رئيس المحكمة الاتحادية - كما بينا سابقاً - وعليه نجد بأنه في تاريخ محاكم (فايسك) تم اختيار اعضاء المحكمة من قبل رؤساء المحكمة الاتحادية (وارن بيرغر، وليام رينكويست، جون جولفر روبرتس) وثلاثتهم ذكر، أبيض، من الوسط الغربي ومعينون من قبل رؤساء جمهوريون، لا شخص ملون أو امرأة أو ديمقراطي كان له صوت في إختيار قضاة (فايسك)، وإن نصف قضاة (فايسك) كانوا مدعين عامين سابقين ولهذا نجد بأن محكمة مراقبة المخابرات الاجنبية تحكم دائماً لمصلحة السلطة التنفيذية (١١٢).

إن تعيينات رؤساء المحكمة الاتحادية لقضاة محكمة (فايسك) كانت تعكس انتمائهم التحزبي ففي عهد وارن بيرغر نجد بأن ٦٠% من قضاة (فايسك) كانوا جمهوريين، أما في عهد (وليام رينكويست) كان هنالك ٦٩% من القضاة جمهوريين، أما في عهد (جون جولفر روبرتس) فقد ارتفعت نسبة القضاة الجمهوريين إلى ٨٦% ، وكشف (ادوارد سنودن) في عام ٢٠١٣ بأن هنالك ١٠ من أصل ١١ من قضاة محكمة المخابرات الاجنبية جمهوريين (١١٣).

وهكذا فإن الرؤساء الجمهوريين إختاروا رؤساء المحكمة العليا جمهوريين وهؤلاء إختاروا غالبية قضاة محكمة (فايسك) من الجمهوريين ، وبالتالي

¹¹²⁾ Douglas E. Lindner , Revisiting the FISA court appointment process , N.Y.U journal of legislation and public policy , New York university , United States , April/2015 , P.38 .

¹¹³⁾ Nicholas R. Seabrook and Nicholas C. Cole , Secret law :The politics appointments to the U.S. foreign intelligence surveillance court , Justice system journal , Vol.37 , Issue.3 , Rutledge , United Kingdome , July/2016 , P. 263.



سيكون موقفهم مشابه لموقف الحكومة وفي مصلحتها ، فالجمهوريين كانوا أكثر دعماً للمراقبة من الديمقراطيين . وما يوضح ذلك هو النقاش الذي تم داخل الكونغرس عام ٢٠٠٩م حول تمديد قانون باتريوت والذي انتهى بتمديد القانون لسنة واحدة ، أكد فيها الجمهوريين على أنه لا سبب لمناقشة مطولة ومنح التمديد للقانون لأنه لا يوجد أي دليل بأن الوكلاء إنتهكوا حقوق السرية للمواطنين الامريكيين في طلبات محكمة فيسا ، أما الديمقراطيين فيرون بأن هنالك تعميم على برنامج وكالة الأمن القومي للمراقبة ولذا فإنهم طالبوا بتعديل قانون باتريوت بجلسة مفتوحة (١١٤).

ولهذا فإن الاشراف القضائي كان غير فعال منذ الأعوام الاولى من القرن الحادي والعشرين بسبب هجمات ١١/ سبتمبر وانفراد السلطة التنفيذية في اتخاذ القرارات الخاصة بالامن القومي، وبالرغم من ان الموازنة بين الحقوق والحريات والامن القومي في اوقات السلام هي نفسها في وقت الحرب أو الطوارئ، إلا إن عمليات البحث والحجز قد يكونان غير دستوريين في وقت السلام لربما تعتبر دستورية في وقت الحرب، ليس لأن دور القاضي قد اختلف، وإنما الحكومة ستمتلك تبريرات كافية لفعل ذلك في وقت الحرب (١١٥).

لقد حاولت السلطة التنفيذية إعتتماد نظام الاشراف على نفسها عندما تم تشريع قانون الامن الداخلي لعام ٢٠٠٢، ومن اجل الحفاظ على السرية عمد هذا القانون على استحداث منصب ضابط سرية وضابط الحقوق والحريات المدنية ومفتش عام في قسم الأمن الداخلي من أجل مراقبة عمليات الأمن الداخلي ، وان المفتش العام سيكون مسؤولاً عن استلام الشكاوى من المواطنين

¹¹⁴) William Bendix and Paul J. Quirk , Secrecy and negligence : How congress lost control of domestic surveillance , Issues in governance studies , NO. 68 Brookings institutions , Washington D.C. , United States , March / 2015 , PP. 9-10 .

¹¹⁵) Stephen Reinhardt , OP. CIT. , P.1311 .

بخصوص انتهاكات السرية والحقوق المدنية^(١١٦). إلا إن ضبط الوكالات التابعة للسلطة التنفيذية والسيطرة عليها لا يأتي من داخلها في نظام الضبط والموازنة بل يجب أن يأتي الضبط والسيطرة من خارجها^(١١٧).

مما تقدم يمكن القول بأن التوازن بين السلطات بدأ بالاختلال فيما يتعلق في مسألة الأمن القومي ، متمثلاً في تراجع دور السلطة القضائية والسلطة التشريعية مقابل تقدم السلطة التنفيذية مما سيبقى عاملاً مؤثراً على الاخلال في التوازن بين الحق في الخصوصية والأمن القومي لصالح الأمن القومي.

كما ويمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج اليوم إلى تشكيل لجان تحقيق من قبل السلطة التشريعية على غرار لجنة بايك ولجنة تشورس من أجل بيان المدى الذي وصلت اليه اعمال التجسس والمراقبة على المواطنين الأمريكيين من قبل السلطة التنفيذية ، لاسيما وإن انتهاك خصوصية المواطنين الأمريكيين اليوم تفوق ما كانت عليه قبل عام ١٩٧٨ م .

الخاتمة

إن محاولات السلطة التنفيذية انتهاك الحق في الخصوصية بحجة حماية الأمن القومي ليس أمراً جديداً ولا مقتصرأ على الولايات المتحدة الأمريكية ، بل ان هذا الانتهاك أصبح ظاهرة في الدول ذات الانظمة الديمقراطية وغير مقتصرة على الدول ذات الانظمة الاستبدادية ، لاسيما بعد أحداث ١١/ سبتمبر والحرب على الارهاب .

وبعد دراسة أثر الأمن القومي على الحق في الخصوصية في الولايات المتحدة الأمريكية فإن الباحث توصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

¹¹⁶⁾ Lawers committee for human rights report , Imbalance of powers : How changes to U.S. law & policy science 9/11 erode human rights and civil liberties , United States , 2003 , P.22 .

¹¹⁷⁾ Russel Hardin , OP. CIT. , P.94.



- ١- أدى عدم وجود كلمة الخصوصية في الدستور الأمريكي ، وتأكيده في التعديل الرابع على عدم جواز التنقيش لاشخاصهم ومنازلهم ومستنداتهم ومقتنياتهم ، إلى عدم إعتبار الحق في خصوصية الاتصالات السلكية كجزء من الحق في خصوصية المواطنين الى عام ١٩٦٨م . وقد لعبت السلطة القضائية دوراً بارزاً في الاعتراف بالحق في خصوصية المواطنين من خلال تفسيرها للتعديل الرابع للدستور بأنه يضمن الحق في خصوصية الاتصالات .
- ٢- إن الانتهاكات الواسعة للحق في الخصوصية التي بينتها فضيحة ووترغيت في زمن نيكسون كانت سبباً لأن تقوم السلطة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار قانون فيسا عام ١٩٧٨م والذي ميز بين الأمن الداخلي والأمن القومي وميز في التعامل وانتهاك الحق في الخصوصية لا سيما في مجال الاتصالات بين الأجنبي ووكيل القوة الأجنبية وبين المواطن الأمريكي .
- ٣- إستمرت محاولات السلطة التنفيذية لإنتهاك الحق في الخصوصية للمواطن الأمريكي ، وكانت أحداث ١١/ سبتمبر فرصة للسلطة التنفيذية لتحقيق ذلك حيث إن الأمر التنفيذي للرئيس بوش وقانون باتريوت قد شرعا الانتهاكات لخصوصية المواطن الأمريكي .
- ٤- إن محاولات السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأمريكية لانتهاك خصوصية المواطنين ستستمر بحجة حماية الأمن القومي الأمريكي لا سيما وأنه تم ربط هذا الأمر بالحرب على الإرهاب وبالتالي فإنه من غير المتوقع أن ينتهي هذا الإنتهاك للحق في الخصوصية في المدى القريب لاسيما وإن الحرب على الارهاب ما زالت ممتدة ولا يمكن وضع جدول زمني لإنتهائها .
- ٥- إن الخلل في التوازن بين السلطات في الولايات المتحدة كان أحد الأسباب التي أدت إلى شرعنة الانتهاكات لخصوصية المواطنين حيث إن السلطة

التشريعية حجمت دور السلطة القضائية في مجال الأمن القومي بإصدارها لقانون فيسا ، كما إنها لم تكن فاعلة في مجال مراقبة العمل الاستخباري ، كما ان حصر قرار الأمن القومي المصنف على انه سري من قبل السلطة التنفيذية في عصابة الثمانية ، قلص دور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية في مجال الأمن القومي .